تقرير الاجتماع العالمي للتعليم لعام ٢٠١٨ م

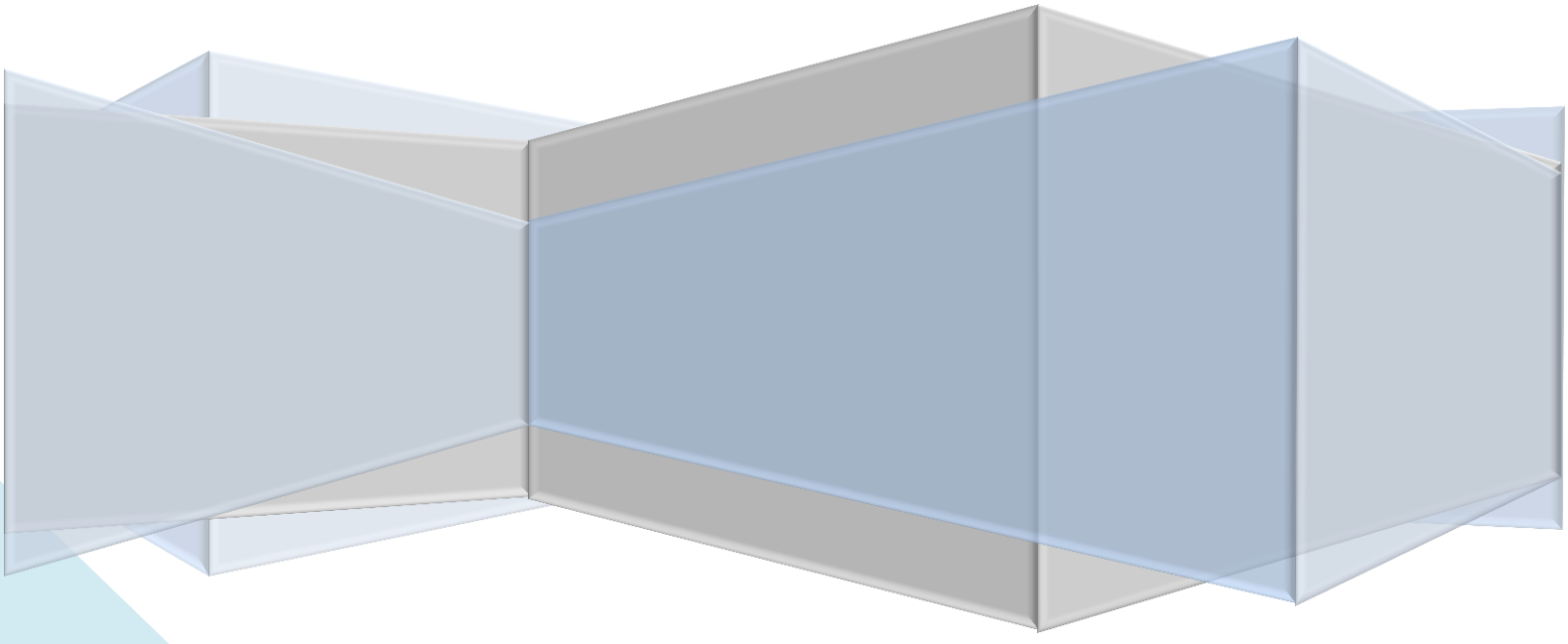

جدول المحتويات

المقدمة

أولاً: أبرز النقاط التي تم ذكرها في إعلان بروكسل لجدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠ م

-التعليم كدافع أساسي للتطور

-الإنصاف والادماج

-التعلّم مدى الحياة وفي جميع مجالاتها

-علاقة التعلّم بالعمل والحياة

-دور المعلمين المركزي

-المسؤولية الجماعية

ثانيًا: أبرز ما تم ذكره في حلقات النقاش رفيعة المستوى في الاجتماع العالمي للتعليم

ثالثًا: أهم رسائل السياسات من ورش المنتدى الفني

رابعًا: متابعة تنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة دوليًا

-توجّهات في تطور التعليم

-تحديّات البيانات والمتابعة

خامسًا: وجهات نظر إقليمية

-منطقة أفريقيا

-المنطقة العربية

-منطقة آسيا والمحيط الهادئ

-منطقة أوروبا وشمال أمريكا

-أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

سادسًا: الخطط التطويرية

ملحق (أ): إعلان بروكسل

المقدمة

نبذة عامة

تحظى الاجتماعات العالمية للتعليم بأهمية عليا منذ أن عُقد المنتدى العالمي للتعليم في داكار، السنغال في عام ٢٠٠٠ م، وكان الاجتماع العالمي للتعليم للجميع لعام ٢٠١٤ م، الذي تم تنظيمه في مسقط بسلطنة عمان، بمثابة علامة فارقة في الفترة التي سبقت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ م، وحدد إعلان مسقط نطاق وطموح المجتمع الدولي للتعليم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ م، وأتى تِبعًا لإعلان إنشيون الذي تم تبنيه في المنتدى العالمي للتعليم في عام ٢٠١٥ م والذي شكّل إلى حد كبير الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة الذي يصبو إلى "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز الفرص المتاحة مدى الحياة للجميع"، ولا تزال الاجتماعات العالمية للتعليم تشكل آلية رئيسة لهيكل حوكمة التعليم العالمي، وفي الواقع، ينص إطار عمل التعليم لعام ٢٠٣٠ م على ما يلي:

ستضطلع اليونسكو بعقد اجتماعات عالمية دورية عن التعليم بالاتساق مع الجدول الزمني لاجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وذلك بالتشاور مع اللجنة التوجيهية المعنية بهدف التنمية المستدامة ٤ – التعليم بحلول عام ٢٠٣٠، بغية استعراض التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال هدف التنمية المستدامة ٤ - التعليم بحلول عام ٢٠٣٠، وتشاطر النتائج مع الآليات الملائمة المعنية باستعراض ومتابعة تنفيذ مجمل أهداف التنمية المستدامة. وسوف تشارك جميع الدول الأعضاء والأطراف المعنية الأخرى المشتركة في آلية التنسيق، في الاجتماعات العالمية التي تُعقد عن التعليم. كما سيُعقد اجتماع رفيع المستوى إلى جانب دورات المؤتمر العام لليونسكو. وسيجري استكمال ذلك بعقد اجتماعات إقليمية وفق جدول زمني إقليمي تحدده الدول الأعضاء والأطراف المعنية ذات الصلة على الصعيد الإقليمي.

إطار العمل لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، المادة ٩٥

الاجتماع العالمي للتعليم لعام ٢٠١٨ م

نظمت اليونسكو الاجتماع العالمي للتعليم لعام ٢٠١٨ م الذي عُقد في الفترة ٣-٥ ديسمبر في بروكسل حيث استضافت الحكومة البلجيكية هذا الحدث الذي ضم أكثر من ٤٠٠ مشارك ومشاركة من مختلف أطياف المجتمع من وزراء للتعليم والتطوير وممثلي لأكثر من ٦٠ دولة ومنظمات متعددة الأطراف وأفراد مدنين ومعلمين وشباب وجهات من القطاع الخاص، ويهدف هذا الاجتماع إلى إكمال ما بدأه إعلان إنشيون في عام ٢٠١٥ م والوصول إلى إجماع حول الحاجة الملحة إلى تفعيل العمل العالمي الجماعي والالتزام العالمي بالتعليم، قبل المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٩ م، حيث سيتم مراجعة الهدف الرابع لأول مرة، إلى جانب أهداف أخرى[١].

[١] ستتم مراجعة الهدف الثامن (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، والهدف العاشر (الحد من أوجه عدم المساواة)، والهدف الثالث عشر (العمل المناخي)، والهدف السادس عشر (السلام والعدل والمؤسسات القوية) إلى جانب الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

تضمن الاجتماع مجموعة من المناقشات على الصعيدين الفني والوزاري حول موضوعات مختلفة تتعلق بجدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠ م، وشمل ما يلي:

- الجلسة الافتتاحية الفنية التي شاركت فيها مساعدة المديرة العامة لليونسكو لشؤون التربية السيدة ستيفانيا جيانيني، و المدير العام لوزارة التعليم والتدريب الفلمنكية في ببلجيكا الدكتورة كوين بيلاريو، وقدّمت مبعوثة اليونسكو الخاصة لمحو الأمية من أجل التنمية صاحبة السمو الملكي الأميرة لورنتين من هولندا كلمة خلال هذه الجلسة.
- الجلسة الافتتاحية الوزارية التي شاركت فيها داعمة الأمم المتحدة الخاصة لأهداف التنمية المستدامة الملكة ماتيلد من بلجيكا، ورئيس الوزراء في بلجيكا (من المجتمع الفرنسي) السيد رودي ديموت، ونائبة رئيس الوزراء ووزيرة التعليم في بلجيكا (من المجتمع الفلمنكي) السيدة هيلدا كريفيتس، ومساعدة المديرة العامة لليونسكو لشؤون التربية السيدة ستيفانيا جيانيني، ورئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، معالي السفيرة إنغا روندا كينغ، والمفوض الأوروبي للتعليم والثقافة والشباب والرياضة السيد تيبور نافراسيس.
- اجتماعين حول الروابط بين الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والأهداف الأخرى.
- اجتماعين وزاريين بشأن أفضل الممارسات والتحديات التي حددها وزراء التعليم عند تنفيذ الأهداف على المستوى الوطني.
- أربع حلقات نقاش وزارية تتمحور حول الشمولية والهجرة ومهنة التدريس والمهارات اللازمة للحياة والعمل.
- ١٢ ورشة موازية تركز على التعليم قبل الابتدائي والاستعداد للتعلم وتمويل التعليم الجيد للجميع والتعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم العالي والتعلم مدى الحياة.

إعلان بروكسل

يحدد إعلان بروكسل، المتفق عليه والمصادق عليه في الاجتماع، أولويات التعليم للسنوات الأربع القادمة من خلال الرسائل الرئيسة التسع التالية:

الرسائل الرئيسة

١. **نؤكد مجددًا على أهمية الحق في الحصول على تعليم شمولي ومنصف وأهمية الدور الذي يؤديه التعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة، والتعليم العالي والبحث** كوقود يُستعان به لتحقيق التنمية المستدامة بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، **والدعوة إلى تعزيز العمل المشترك** لتحقيق الهدف الرابع ضمن جدول أعمال عام ٢٠٣٠ م.

٢. نلتزم **بالقضاء على الأمية** من خلال توفير التعليم والتدريب الرسمي وغير الرسمي.

٣. **نلتزم بدعم التشريعات والتدابير السياسية والنُّهُج الإستراتيجية وتعزيزها، لكي تصبح نظم التعليم والتدريب أكثر إنصافًا وشمولية "دون أن يتخلف أحد"**، بما في ذلك أثناء الأزمات المستمرة وحالات الطوارئ الإنسانية.

٤. **نلتزم بإلحاق المهاجرين والنازحين واللاجئين في نظمنا التعليمية والتدريبية**، وتسهيل اعتماد مؤهلاتهم وتعلُّمهم ومهاراتهم.

٥. **نلتزم بتوفير تعليم عالي الجودة يراعي الفروقات بين الجنسين لتمكين النساء والفتيات.**

٦. **نلتزم بتعزيز التعليم من أجل المواطنة العالمية ومن أجل التنمية المستدامة** لتعزيز قيم احترام الحياة والكرامة، والمساهمة في التماسك الاجتماعي، والديمقراطية والسلام والعدالة الاجتماعية والتنوع الثقافي **وتحسين مساءلة التعليم بوصفه منفعة عامة.**

٧. **نلتزم بتوفير أنظمة التعليم والتدريب المفتوحة والمرنة والمتجاوبة** التي تدعم تطوير مجموعة واسعة من المعارف والمهارات والكفايات من مرحلة الطفولة المبكرة إلى مرحلة البلوغ، للمساهمة في مجتمعات مستدامة وسلمية وشاملة ومنصفة، والمشاركة في توفير العمل اللائق في ظل المتغيرات التي تحدث لسوق العمل.

٨. ندعو إلى ضمان التطوير المهني الممول بشكل أولي ومستمر، وتوفير عملية التوظيف المناسبة وظروف العمل اللائقة، والاستقلالية المهنية والمستقبل الوظيفي **للمعلمين والمربين والمدربين وقادة المدارس.**

٩. ندعو إلى تعزيز دعم **الموارد المحلية وزيادة التعاون والتضامن والمساعدات الدولية** مع إعطاء الأولوية لمن هم في أمس الحاجة إليها، بما في ذلك في الأزمات التي طال أمدها.

أقسام التقرير

يضم التقرير خمسة أقسام، ويحتوي القسم الأول على أهم النقاط الرئيسة في إعلان بروكسل ومناقشات الاجتماع العالمي للتعليم لعام ٢٠١٨ م، وربطها ببعض أبرز المواضيع المذكورة ضمن جدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠ م:

أ- التعليم كدافع أساسي للتطور
ب- الإنصاف والادماج
ج- التعلّم مدى الحياة وفي جميع مجالاتها
د- علاقة التعلّم بالعمل والحياة
هـ- دور المعلمين المركزي
و- المسؤولية الجماعية

ويلخص القسم الثاني أبرز ما تم ذكره في حلقات النقاش رفيعة المستوى في الاجتماع العالمي للتعليم، بينما يعرض القسم الثالث أهم رسائل السياسات من ورش المنتدى الفني في الاجتماع العالمي للتعليم، ويقدّم القسم الرابع مرئيات حول **توجهات التعليم والتدريب العالمي** وينظر في بعض تحديات البيانات ومتابعة تنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، ويتبع ذلك **وجهات نظر إقليمية** يعرضها القسم الخامس والتي تم بناؤها على استشارات التعليم ٢٠٣٠ م التي نُظِمت في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠١٨ م، ويعرض القسم الأخير خططًا تطويرية وتوجيهية.

أولاً: أبرز النقاط التي تم ذكرها في إعلان بروكسل لجدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠ م

أ- التعليم كدافع أساسي للتطور

الملكة ماتيلد ملكة بلجيكا في الجلسة الافتتاحية الوزارية

"مما لا شك فيه أن جميع أهداف التنمية المستدامة مرتبطة ومتصلة ببعضها البعض، وبعد التقدم في هدف واحد تقدمًا في الأهداف الأخرى، فمثلاً تنجب الأمهات المتعلمات أطفالاً أصحاء، ويساعد التقدم المستمر في التعليم –أيضًا- في تحقيق المساواة بين الجنسين، فبدون تحقيق تقدم في التعليم، سيكون من الصعب القضاء على الفقر والجوع وتهيئة الظروف للعمل اللائق والنمو الاقتصادي والحد من أوجه عدم المساواة أو مكافحة تغير المناخ. لذلك، من المهم أن تثقّف المدارس طلابها بأهمية أهداف التنمية المستدامة، وتوعيتهم بكيف يمكن لكل فرد وكل مجتمع أن يساهم عمليًا في تحقيقها."

يصبو الاجتماع العالمي للتعليم إلى إيصال رسالة مفادها **ارتباط التعليم بالتنمية**، فنحن نجابه اليوم عالمًا مترابطًا ومتشابكًا بشكل متزايد يشكّل موجة من التعقيدات والتوترات والمفارقات، وجاء النمو الاقتصادي العالمي على حساب الإجهاد البيئي والأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك الاقتصادي. كما شهدت زيادة الثروة والحد من الفقر العالمي ارتفاع مستويات الضعف وتزايد عدم المساواة والإقصاء، ويزيد هذا الترابط والاتصال المشهود من معدلات عدم التسامح والانقسام والعنف، ومن جانب آخر ورؤية أخرى يمكن لهذا الترابط أن يوفر مسارًا جديدًا للتنمية من أجل "تمكين الناس وضمان الإدماج والإنصاف" – وهذا هو لب موضوع المنتدى السياسي رفيع المستوى لعام ٢٠١٩ م.

إن تعليم ٢٠٣٠ م هو مزيج من الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والمقاصد والمؤشرات المتعلقة بالتعليم في أهداف التنمية المستدامة الأخرى مثل الصحة والرفاه (المقصد ٣,٧) والمساواة بين الجنسين (المقصد ٥,٦) والعمل اللائق (المقصد ٨,٦) والاستهلاك والنمو المسؤول (المقصد ١٢,٨) وتخفيف تغير المناخ (المقصد ١٣,٣)، وعلى هذا النحو، يلعب

التعليم دورًا رئيسًا في ضمان الرفاهية طوال دورة الحياة وعبر الأجيال، ويجب أن يكون التعليم جزءًا من عملية تراكمية وديناميكية وأن يستجيب للتغييرات والصدمات الخارجية.

ولهذا السبب تنص الرسالة الأولى في إعلان بروكسل على ما يلي: **"الحق في الحصول على تعليم شمولي ومنصف وأهمية الدور الذي يؤديه التعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة، والتعليم العالي والبحث كوقود يُستعان به لتحقيق التنمية المستدامة بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره."**

يلعب التعليم دورًا رئيسًا في بناء مجتمعات مستدامة وشاملة ومرنة ومتصل مع جميع الأهداف الأخرى تقريبًا في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ م، فمن ناحية، يساهم التعليم في تحسين الصحة البدنية والعقلية ويعزز المساواة بين الجنسين ويمكن أن يقلل من عدم المساواة، فهو يزيد من إنتاجية الأفراد ويعزز إمكانات النمو الاقتصادي من خلال تطوير الكفاءات والمهارات اللازمة للعمل اللائق والمهارات المهنية اللازمة للتنمية المستدامة، بما في ذلك المياه والصرف الصحي والطاقة الخضراء أو الحفاظ على مواردنا الطبيعية. كما يساعد التعليم في القضاء على الفقر والجوع ويعزز السلام وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وعلى غرار معاكس، فإن التقدم في مجالات أخرى يؤثر على التعليم بسبل عديدة، فالأطفال المتعلمون يتمتعون بصحة أفضل من غيرهم. إن التحولات في أنماط الإنتاج المستدامة تضع مطالب جديدة على النظام التعليمي من حيث المحتوى التعليمي والكفاءات وتنمية المهارات، ومن ناحية أخرى، يسبب الركود في تحقيق التقدم في أهداف التنمية المستدامة الأخرى، بما في ذلك الصدمات الاقتصادية والتدهور البيئي والفقر، عقبات أمام الوصول إلى التعليم ومخرجاته.

كما يوفر التعليم أيضًا الوسائل لإدارة حالات عدم اليقين والمستقبل المجهول، فالتعليم هو مؤسسة مصممة لنقل المعرفة والقيم لتعزيز الاستدامة والابتكار، فلذلك تنظر المجتمعات إلى التعليم كآلية لإبراز نفسها في المستقبل، ومن خلال نقل المعرفة والقيم والمهارات إلى الجيل الحالي، وضعت المجتمعات الأساس للازدهار في المستقبل.

وهذا يدعوا للنظر إلى نهج ما وراء التعليم[٢]، فيمكننا أن نقول أن جميع أهداف التنمية المستدامة متصلة ببعضها البعض ويمكن تحقيقها فقط حينما تنفذ معًا، فبالتالي، يجب علينا أن نضمن إدراج قطاع التعليم مع القطاعات التنموية الأخرى، ولكن وبالرغم من اتساقها، لا تزال الحكومات تبحث عن حلول لتحديات التنمية بمعزل عن غيرها، وذكر ذلك بوضوح معهد اليونسكو للإحصاء في الاجتماع عندما أظهر عدم تكامل مصادر البيانات بين القطاعات (مثل الصحة والتعليم).

"إن الدليل الذي لا يمكن دحضه على تأثير التعليم على مستوى التنمية لا يترجم إلى تحديد أولويات السياسات أو الاستثمار الكافي، ولهذا ينبغي علينا ألا نؤكد على قوة التعليم لتنمية جميع المجتمعات، بصرف النظر عن مستوى الدخل."

مساعدة المديرة العامة لليونسكو لشؤون التربية السيدة ستيفانيا جيانيني أثناء الجلسة الافتتاحية الوزارية

[٢] اليونسكو: عرض تفصيلي : الهدف ٤ للتنمية المستدامة - دليل

https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000246300_ara

"واليوم، زادت المطالب المفروضة على التعليم أكثر من أي وقت مضى، وإذا كان التعليم سيظل الإجابة لكل تساؤل، فإنه يجب عليه الآن تلبية مطالب أعلى بكثير."

أستاذ ورئيس قسم علم الاجتماع التنموي في جامعة كورنيل السيد بارفيت إلوندو-إنيجوي أثناء مداخلته في الطاولة المستديرة حول التعليم وجدول أعمال ٢٠٣٠ م

وبالتالي، فإن نقل المعرفة من خلال التعليم ضروري ولكنه غير كافٍ لتغيير السلوكيات التي تعزز الاستدامة والمرونة، فتدعوا الحاجة إلى تحولات عميقة في أنظمة التعليم لإحداث تغييرات تدعم كلا المجالين، ولكي يكون التعليم حقًا في صميم التنمية، يجب ربطه بجميع الأهداف الأخرى، فمثلاً، لا يعد التعليم من أجل التنمية المستدامة "وظيفة إضافية" بل هو جزء لا يتجزأ من أي إستراتيجية لمكافحة آثار تغير المناخ.

ب. الإنصاف والإدماج

"لم يكن التقدم عادلاً، فالأطفال الذين يواجهون أشد العوائق التي تحول دون الوصول إلى التعليم، مثل تلك المرتبطة بالجنس والفقر والتشرد والإعاقة، لا يزالون متخلفين عن الركب."

رئيسة الشراكة العالمية من أجل التعليم السيدة جوليا جيلارد أثناء كلمتها الافتتاحية في حلقة النقاش الأولى المعنية بموضوع الشمولية

"يعد الحصول على التعليم الجيد وسيلة للحد من عدم المساواة، فإنه يمنح الناس المعرفة والمهارات التي يحتاجونها للوصول إلى وظائف لائقة والعيش حياة أكثر ازدهارًا بكرامة."

رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي السفيرة إنغا روندا كينغ أثناء الكلمة الافتتاحية الوزارية

إن الإدماج مدرج في جميع أهداف التنمية المستدامة وذلك تيمنّا بمبدأ التعليم حتى عام ٢٠٣٠ م الشامل المتمثل في "عدم تخلف أي شخص عن الركب"، ويجب ضمان الحصول على الحق في التعليم الشامل والمنصف وفرص التعلم مدى الحياة لجميع الأطفال والشباب والكبار وفقًا للالتزامات الجماعية المحددة في إعلان إنشيون لعام ٢٠١٥ م وإطار عمل التعليم لعام ٢٠٣٠ م.

كما تم التركيز على ذكر الإدماج في جميع البيانات التي تم الإدلاء بها في اجتماعات الطاولة المستديرة الوزارية خلال الاجتماع العالمي للتعليم، وأبرز وزراء التعليم ونواب وزراء دول كل من أرمينيا وأذربيجان وبلغاريا والصين وفنلندا وأيسلندا والكويت وليبيا وموريتانيا والنرويج وباراغواي والبرتغال وقطر وإسبانيا والإمارات العربية المتحدة آليات

السياسات الشاملة المتبعة في بلدانهم، بما في ذلك أنظمة الدعم الاجتماعي وأطر التعليم الشامل وإدارة البيانات التي تتعقب الفئات السكانية ذات الدخل المنخفض.

والجدير بالذكر أن إعلان بروكسل نفسه يتبع ثلاث رسائل رئيسة حول الإدماج:

- **نلتزم بدعم التشريعات والتدابير السياسية والنُّهُج الإستراتيجية وتعزيزها، لكي تصبح نظم التعليم والتدريب أكثر إنصافًا وشمولية "دون أن يتخلف أحد"، بما في ذلك أثناء الأزمات المستمرة وحالات الطوارئ الإنسانية.**
- **نلتزم بإلحاق المهاجرين والنازحين واللاجئين في نظمنا التعليمية والتدريبية، وتسهيل اعتماد مؤهلاتهم وتعلُّمهم ومهاراتهم.**
- **نلتزم بتوفير تعليم عالي الجودة يراعي الفروقات بين الجنسين لتمكين النساء والفتيات.**

وبالإضافة إلى مطالبته بأن يكون الإدماج في التعليم ملزماً - من خلال التشريعات والوسائل الأخرى - يبرز إعلان بروكسل أيضًا وجهين للإدماج يتطلبان تضامنًا عالميًا وهما المهاجرين والجنس.

الحاجة إلى التشريعات

تشير الأدلة إلى أن الأنظمة الأكثر إدماجًا تحقق أفضل النتائج، ولهذا السبب من المهم دعم الالتزام بالإدماج بتشريعات ملزمة، ويتضمن هذا التشريع الالتزام: (١) بتعليم مهارات القراءة والكتابة للشباب بمعدل سنة واحدة على الأقل من التعليم قبل الابتدائي، وإتاحة ١٢ عامًا من التعليم الابتدائي والثانوي الحكومي المجاني (منها تسع سنوات على الأقل إلزامية)، و (٢) ضمان تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم والتدريب ما بعد الأساسي قد يتطلب ذلك تعديل التشريعات الوطنية أو تعزيزها.

التعليم للجميع بما فيهم المهاجرين

"إن التعليم ليس بتكلفة بل إنه استثمار، حتى لمن ليس لديهم جنسية واللاجئين ".
السيدة مها مامو، محامية وقدوة لمن ليس لديهم جنسية، أثناء مداخلتها في ورشة العمل الفنية حول "التحقق من صحة إنجازات التعليم - أهمية فتح الأبواب للاجئين والمهاجرين"

يشمل الالتزام بالإدماج في التعليم المهاجرين والنازحين واللاجئين، وبالرغم من أن ظاهرة الهجرة ليست بجديدة، فإن أنماط الهجرة والتنقل في عالم اليوم تتميز بحجمها غير المسبوق وكثافتها وتجانسها، فمع وجود أكثر من ٢٥٧ مليون مهاجر دولي يعبرون الحدود الدولية في عام ٢٠١٧ م، والهجرة الداخلية داخل البلدان تنمو إلى ٨٦٥ مليون شخص، يعيش شخص واحد من بين سبعة أشخاص الآن خارج مكان ميلادهم.

كما زاد أيضًا عدد الأشخاص النازحين قسريًا بسبب النزاع والاضطهاد والكوارث الطبيعية بشكل كبير، حيث بلغ ٦٥,٦ مليون شخص في عام ٢٠١٦ م، بمن فيهم النازحين داخلياً واللاجئين، ويبلغ عمر أغلب النازحين قسراً أقل من ١٨ عامًا،

فشكّل ذلك تحد أخلاقي وسياسي ومجتمعي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالعمل اللائق والعدالة الاجتماعية، وهذا يبني حواجز إضافية أمام الوصول إلى التعليم الجيد ويفرض ضغوطًا إضافية على أنظمة التعليم في البلد المضيف، بما في ذلك تحدي الافتقار إلى الوثائق والاعتراف بالإنجاز التعليمي بين اللاجئين، فلا يوجد اهتمام كاف لأثر الهجرة والنزوح القسري على التعليم وارتباطه الحراك الاجتماعي والاقتصادي، فيجب أن تكون عملية الاعتراف بالمؤهلات المهنية للاجئين والمشردين قسراً فاعلة ومرنة. تعد اتفاقية اليونسكو العالمية للاعتراف بمؤهلات التعليم العالي، أثناء التفاوض، هي إحدى الآليات لضمان الإدماج، وينبغي أيضًا وضع آليات مماثلة لجميع مستويات التعليم وعدم حصر ذلك على التعليم العالي فقط.

تعليم يراعي الإعاقة ونوع الجنس

إن الإدماج والمساواة بين الجنسين هما أساسان للتعليم والتعلم الجيدين، وهذا يدعو البلدان إلى بناء وتحديث المرافق التعليمية التي تراعي الطفل والإعاقة ونوع الجنس، وتوفر بيئات تعليمية آمنة وغير عنيفة وشاملة وفاعلة للجميع، فتقع على عاتق الحكومات مسؤولية توفير بيئات تعليمية آمنة وشاملة خالية من العنف، ويمكن للأشخاص ذوي القدرات المختلفة الوصول إليها وتمكينهم من التفوق وللوصول لأعلى إمكاناتهم، وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى شراكات وتعاون فاعلين يوفران فرصًا للتعلم ولمساءلة بعضهم البعض، ويشمل ذلك التعاون مع القطاعات الأخرى لمعالجة العوائق التي تحول دون التعليم مثل الحمل المبكر والزواج المبكر والزواج القسري والإعاقة. كما يتحمل التعليم أيضًا مسؤولية ضمان ألا تؤدي التكنولوجيات الجديدة إلى تفاقم الفجوات، بما في ذلك الفجوات بين الجنسين، من خلال إدراج المهارات الرقمية في المناهج الدراسية في وقت مبكر.

جهود البيانات والرصد لتحويل التركيز عن المعدّلات والمتوسطات في النتائج

"تفتقد بيانات التعليم إلى الأطفال الذين أكملوا تعليمهم أو لم يأتوا مطلقًا إلى المدرسة، فهؤلاء الأطفال والشباب غير مرئيين أو شبه مرئيين".

رئيسة قسم التعليم العالي في اليونيسف السيدة جو بورن أثناء مداخلتها في حلقة النقاش الأولى المعنية بموضوع الإدماج

توضح المراجعة العالمية للتقدم الذي تم مناقشتها في الاجتماع العالمي للتعليم بوضوح أن التحسينات على مستوى الاقتصاد الكلي تخفي مشاكل كبيرة في رأس المال، ولا سيما في الفوارق في الطبقة الاجتماعية والدخل داخل البلدان وفيما بينها، وبالرغم من تحقيق تقدم غير مسبوق في توسيع نطاق الالتحاق بالمدارس على مدار العقود الماضية، إلا أن هذا التقدم لم يكن عادلاً، فالأطفال الذين يواجهون أشد الحواجز التي تحول دون التعليم، مثل أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع، أو في حالات النزوح، أو ذوي الإعاقة، أو الأقليات العرقية لا يزالون متخلفين عن الركب، وعلى هذا النحو، هناك حاجة إلى النظر إلى ما وراء معدلات البيانات. إن التركيز على عدم تخلف أي شخص عن الركب يعني أن الحكومات لم تعد قادرة على التخطيط بدون معلومات كافية في الوقت المناسب حول التباينات في التحصيل والإنجاز عبر مختلف المجموعات السكانية.

إمكانات التكنولوجيا لتحسين الإنصاف

"يمكن أن يكون للتكنولوجيا دور قوي في توفير الفرص التعليمية إذا تم استخدامها بسبل لا تؤدي إلى تفاقم الثغرات الموجودة بل تعزز الإدماج".

رئيسة الشراكة العالمية من أجل التعليم السيدة جوليا جيلارد أثناء كلمتها الختامية في حلقة النقاش الأولى المعنية بموضوع الإدماج

وخلص الاجتماع إلى أنه ينبغي للحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين إعطاء الأولوية لسياسات وبرامج التكنولوجيا التي لديها القدرة على زيادة فرص الحصول على التعليم الجيد على نطاق واسع لأكثر الفئات ضعفًا، ويمكن تسخير التكنولوجيا لمنع هؤلاء السكان من التسرب، وتزويدهم بموارد تعليمية كافية ونُهج مبتكرة لإتاحة التعليم.

ج. التعلّم مدى الحياة وفي جميع مجالاتها

إن نطاق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة المعني بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠ م هو نطاق واسع يهدف إلى توفير فرص التعلم مدى الحياة للجميع في جميع مراحلهم العمرية ابتدأ من الطفولة المبكرة مرورًا بمرحلة الشباب البلوغ وانتهاء بمرحلة الشيخوخة، ويجب فهم مهارات القراءة والكتابة والمهارات الأساسية كسلسلة متصلة من مستويات الكفاءة وأساس للتعلم مدى الحياة. كما ينبغي أن ينعكس هذا في السياسات والبرامج والتمويل الكافي على الصعيدين الوطني والمحلي، ويتطلب مستوى أعلى من التمويل من المجتمع الدولي مع إيلاء اهتمام خاص للبلدان التي تعاني من انخفاض مستويات معرفة القراءة والكتابة لدى الشباب والكبار. يوضح الشكل التالي مدى فترة التعلم.

الشكل العاشر. استمرارية التعلم مدى الحياة وفي جميع مجالاتها

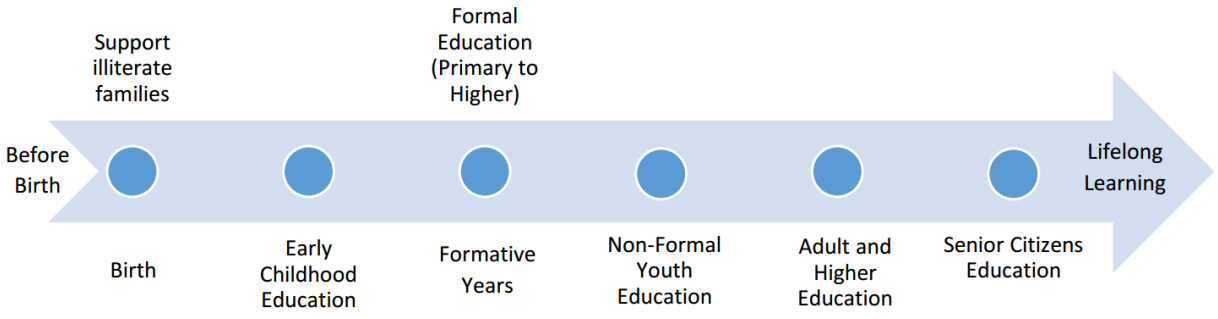

تم تضمين الإجماع على أن التعلم يحدث مدى الحياة وعلى جميع المستويات في إعلان بروكسل، وتم الالتزام بما يلي:

- **القضاء على الأمية من خلال توفير التعليم والتدريب الرسمي وغير الرسمي.**
- **توفير أنظمة التعليم والتدريب المفتوحة والمرنة والمتجاوبة التي تدعم تطوير مجموعة واسعة من المعارف والمهارات والكفايات من مرحلة الطفولة المبكرة إلى مرحلة البلوغ.**

الاستثمار في الأطفال في وقت مبكر

"يتعين على البلدان والشركاء في التنمية الاستثمار في الأطفال في وقت مبكر، حتى قبل ولادتهم، من خلال دعم الأسر ذات مهارات القراءة والكتابة المنخفضة"

مبعوثة اليونسكو الخاصة لمحو الأمية من أجل التنمية صاحبة السمو الملكي الأميرة لورنتين من هولندا خلال الجلسة الافتتاحية الفنية

ويعني نهج التعلم مدى الحياة أيضًا الاستثمار في الأطفال في وقت مبكر، حتى قبل ولادتهم، من خلال دعم الأسر ذات مهارات القراءة والكتابة المنخفضة. تُظهر الأدلة أيضًا تأثير الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة على إعداد الأطفال للمدرسة وتحقيقهم التعليمي اللاحق، ومع ذلك، يفتقد اليوم أكثر من ٥٠ ٪ طفل في سن ما قبل المدرسة فرص التعلم، ولايزال ينظر إلى التعليم ما قبل المدرسة كقطاع فرعي يتم الاهتمام به فقط عندما يتعلق الأمر بالتمويل المحلي والدولي.

"لا يمكننا أن نتخلى عن كبار السن الذين لم تسعفهم الفرصة ليستفيدوا من التعليم الجيد في شبابهم"

رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، معالي السفيرة إنغا روندا كينغ أثناء الجلسة الافتتاحية الوزارية

تشمل رؤية "عدم تخلف أي شخص عن الركب" الأجيال الأكبر سنّا

كما هو مبين في الشكل أدناه، تعد الأمية أكثر المشاكل إلحاحًا بالنسبة للمسنين مقارنة بالأجيال الشابة، فتبلغ نسبة الكبار السن الأميين ٤٠٪ مقارنة بالشباب الأميين اليوم، ويقطن غالبيتهم في وسط آسيا وجنوبها. سيصبح تعليم الكبار وإتاحة فرص التعلم مدى الحياة أكثر أهمية مع تغير التقنيات وتغيير متطلبات المهارات، ففي المجتمعات سريعة التغير والتي تزيد فيها نسبة كبار السن، أصبح تعليم الكبار أكثر أهمية لضمان أن العقد الاجتماعي فاعل وقابل للتطبيق لجميع الأجيال.

الشكل الحادي عشر. عدد الشباب وكبار السن الأميين، ٢٠١٠ - ٢٠١٦

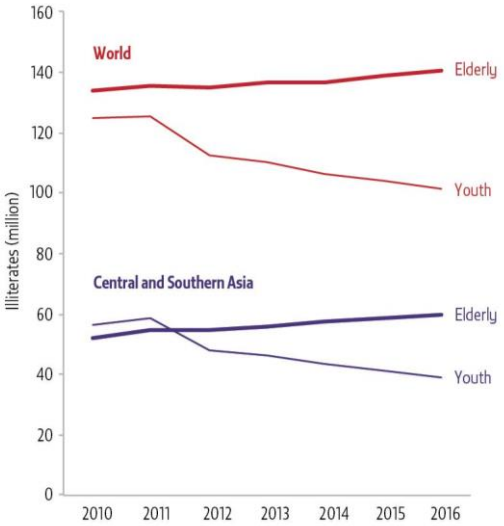

المصدر: تقرير رصد التعليم العالمي: الهجرة والنزوح والتعليم (٢٠١٩)

يتضمن التعلم مدى الحياة غرس القيم لما بعد المدرسة

إن التركيز على التنمية المستدامة يعني أن الأشخاص الذين تركوا المدرسة بحاجة إلى مواصلة التعلم وتكييف سلوكياتهم ليستهلكوا بشكل مستدام أو لكي يقدّروا قيمة التنوع.

هناك حاجة إلى مسارات التعلم المرنة

تحتاج النظم التعليمية المستندة إلى المبادئ الشاملة للتعلم مدى الحياة إلى تبنّي مسارات تعليمية مرنة، والربط القوي بين التعليم النظامي وغير النظامي، ووضع الأطر والآليات التشغيلية للاعتراف بمصادر التعلم غير النظامية وغير الرسمية والمصادقة عليها واعتمادها. إذ يعد الاعتراف بالاعتماد والتحقق منه ضروريًا لإنشاء وتيسير مسارات بين فرص التعلم الرسمية وغير الرسمية، وكذلك بين التعليم والتدريب والعمل.

ولكي تصبح الأنظمة التعليمية "فاعلة على مر الأزمنة والعصور" وتضمن المساواة في الوصول إلى التعليم وتحقيق المخرجات، يجب أن تعكس المناهج التغييرات الحاصلة في المجتمع وسوق العمل، علاوة على ذلك، يجب أيضًا أن تكون هناك مجموعة أدوات مناسبة مثل: الدورات الدراسية التأهيلية والتوجيه والإرشاد الطلابي وآليات التمويل المناسبة والحوكمة السريعة وغير ذلك لضمان مسارات مرنة وفاعلة.

ويتطلب هذا التحول من الحكومات المشاركة في التغييرات من خلال إنشاء أطر تدعم التعلم وإعادة توظيف المؤسسات الحالية مثل مؤسسات التعليم العالي لتصبح جهات تقدّم خدمة التعلّم مدى الحياة، ووضع نظام حوكمة وتمويل مناسب، وإشراك الإصلاح القانوني اللازم لدعم التعلم مدى الحياة.

د. علاقة التعلّم بالعمل والحياة

إن عالمنا اليوم يشهد تحركًا سريعًا في عجلة التغيير وذلك أدى إلى وجود تساؤلات حول الاحتياجات التعليمية تحت ظل المتطلبات المتزايدة الذي أوجدها هذا التغيير. هناك بعدان لأهمية التعلم ضمن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة- للعمل اللائق (المقصد ٤,٤)، وكذلك من أجل الحياة أو "المواطنة العالمية" في عالم تعددي ومتصل ومترابط (المقصد ٤,٧).

وكانت أهمية التعلم خيطًا مشتركًا خلال البيانات الوزارية في الطاولة المستديرة للاجتماع العالمي للتعليم، فأثار الوزراء ونواب وزراء كل من أذربيجان وبلغاريا وفنلندا وليبيا والإمارات العربية المتحدة مخاوف بشأن تحديات المهارات المستقبلية للعمل مثل المهارات الرقمية والمهنية، وسلطت أذربيجان وأيسلندا الضوء على إصلاح التعلم في المناهج، وكذلك أهمية التعلم من أجل التنمية (التعليم من أجل التنمية المستدامة)، والتي ذكرها نائب وزير التعليم الياباني، ولهذا تضمّن إعلان بروكسل الالتزامات التالية:

- تعزيز التعليم من أجل المواطنة العالمية ومن أجل التنمية المستدامة لتعزيز قيم احترام الحياة والكرامة، والمساهمة في التماسك الاجتماعي، والديمقراطية والسلام والعدالة الاجتماعية والتنوع الثقافي وتحسين مساءلة التعليم بوصفه منفعة عامة.
- ... المساهمة في مجتمعات مستدامة وسلمية وشاملة ومنصفة، والمشاركة في توفير العمل اللائق في ظل المتغيرات التي تحدث لسوق العمل.

عدم تطابق المهارات وانعدام الأمن الوظيفي هو اتجاه عالمي

"سواء في الاقتصاد المتقدم أو في الاقتصاد الأقل تطوراً، يجب أن يكون المتعلمون مسلحين بالمهارات اللازمة للتغلب على التحديات غير المتوقعة المقبلة. إن عدم تطابق المهارات هو قضية عالمية تدعو إلى توفير نظم تعليمية وتدريبية أكثر إدماجًا وتركيزًا على المستقبل".

رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، معالي السفيرة إنغا روندا كينغ أثناء الجلسة الافتتاحية الوزارية

إن عدم تطابق المهارات هو قضية عالمية تدعو إلى توفير نظم تعليمية وتدريبية أكثر إدماجًا وتركيزًا على المستقبل، وسيكون الكثير من وظائفنا اليوم غير موجودة في المستقبل، مما يعرضنا لخطر عدم التوافق المتزايد بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. سواء في الاقتصاد المتقدم أو في الاقتصاد الأقل تطوراً، يجب أن يكون المتعلمون مسلحين بالمهارات اللازمة للتغلب على التحديات غير المتوقعة المقبلة.

تحسين الوصول إلى التدريب المهني والتقني

إن لتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني الذي يشجع العمل اللائق هو المفتاح للمساعدة في تمكين الناس، ونظرًا إلى أن الحكومات وأرباب العمل والمتعلمين يشاركون في توفير التعليم والتدريب التقني والمهني، فهناك حاجة للحوار مع القطاع الخاص ومع أرباب العمل الذين يتحملون المسؤولية الأساسية في التدريب أثناء العمل، وينبغي أن يتوفر التعليم والتدريب التقني والمهني بتكلفة معقولة، وذلك أمر أساسي لإصلاح مشكلة عدم المساواة في الوصول إلى التعليم. إن لدى الحكومات مجموعة من أدوات السياسات رهن تصرفها، بما في ذلك المنح وإعفاءات الرسوم والقروض والبدلات والإعانات.

إعادة النظر في القيم التي يغرسها نظامنا التعليمي

أقر الاجتماع بالتفكير المتزايد في أنواع القيم التي يجب أن يعززها نظامنا التعليمي، فهل تكمن القيمة في التضامن، أو في المجتمع، أو في الرعاية، أو في التفكير في الأجيال المقبلة وحماية كوكبنا؟ أم هل يعزز التعليم قيمًا مثل الفردية والاستهلاكية والمنافسة - القيم النيوليبرالية التي تخدم الاقتصاد والمجتمع الرأسماليين، على حساب الإنسانية والبيئة؟ للتأكد من أنه يدعم تحقيق المقصد ٤,٧ بجميع أبعاده، يجب أن يوفر التعليم للمتعلمين فرصًا متساوية للوصول إلى القيم والمواقف والمهارات والمعارف والفهم الناقد الذي يحتاجون إليه للعيش معًا في سلام والمشاركة الكاملة كمواطنين في مجتمع ديمقراطي.

"إن للتعليم دور مهم في تمكين الناس من إيجاد مكانهم في المجتمع وتوحيد فكرهم حول القيم المشتركة".

المفوض الأوروبي للتعليم والثقافة والشباب والرياضة السيد تيبور نافراسيس

التعليم من أجل التنمية المستدامة: ما وراء الخطاب نحو العمل

تتميز البيئة التي يحدث فيها التعليم بالابتكار التكنولوجي السريع والاهتمامات العالمية التي تتحدى التعليم لتحويله بحيث يتم تمكين الطلاب من جميع المستويات ليكونوا مواطنين عالميين نشطين ومسؤولين تقودهم القيم والأفكار النيّرة لبناء مجتمعات أكثر استدامة وعدلاً، ويجب أن ألا يقتصر التعليم المتعلق بتغير المناخ تدريس علوم تغير المناخ والتعلم المعرفي، بل عليه أن يتطرق أيضًا إلى التعلم الاجتماعي-العاطفي والسلوكي، فإن تغيير السلوكيات المتأصلة يتطلب تغيير معايير المجتمع وترك أساليب التعلم التقليدية، فعصرنا اليوم يصف مفهوم التعلم بالممارسة بأنه حاجة أساسية في المناهج الدراسية.

التعليم من أجل المواطنة العالمية

يركز منهج اليونسكو بعنوان "التعليم من أجل المواطنة العالمية" على "تطوير مواقف التعاطف والتضامن واحترام الاختلافات والتنوع"[٣] يشكل جزءًا من تجربة المواطن العالمي وبالتالي ينبغي تبني هذا المفهوم وإدراجه ضمن التعليم، ويعتبر التعليم هو المساهم الرئيس في تطوير هذه الكفاءات لدى الطلاب مما يؤدي لاحقًا إلى تطوير ثقافة الديمقراطية، ويجب أن يعد التعليم الشباب، وخاصة الفتيات، ليكونوا مواطنين فاعلين.

"يجب أن يعد التعليم الفتيات ليكونن مواطنات نشيطات، فيعتبر الشباب أقل فئة تمثيلا في البرلمانات وصنع القرار السياسي. كما يتم استبعاد الشباب الفقراء وغير المتعلمين، وخاصة الفتيات في المناطق الريفية والمحرومة" .

المديرة التنفيذية لمنظمة بلان انترناشيونال السيدة غابرييلا بوشر أثناء مداخلتها في حلقة النقاش الرابعة المعنية بالمهارات وإعادة صقلها لمواكبة متطلبات الحياة والعمل

يجب أن تتطور مؤشرات أداء التعليم ولا تقتصر على الاختبارات المقننة (الموحدة)

إن التركيز على نتائج التعلم ذات الصلة بما في ذلك المواطنة يعني أن وزارات التعليم لم تعد قادرة على استيعاب أعداد الأطفال في المدارس أو تحسين الأداء في التصنيفات العالمية للإنجاز في مهارات القراءة والرياضيات باعتبارها الأهداف الوحيدة.

[٣] موضوعات تعليم المواطنة العالمية وأهداف التعلم (٢٠١٥)

هـ. دور المعلمين المركزي

"إن العالم من حولنا سريع التغير ولا تعد الاحتياجات التعليمية بمعزل عن هذا التغيير، فيجب علينا إذًا تحليل أدوار المعلمين، وإذا لزم الأمر تدريبهم مجددًا، فينبغي تمكينهم من تقديم التعليم الجيد الذي يتوقعه الوالدان والأطفال. "

الملكة ماتيلد ملكة بلجيكا في الجلسة الافتتاحية الوزارية

"يدرك المعلمون في النظم التعليمية الناجحة مدى أهمية أدوارهم، وأن هناك عقد اجتماعي بين المعلمين والمجتمع، وتقر النظم الناجحة بأن التدريس مسؤولية عظيمة وأن الاستثمار في المعلمين أمر مهم للمجتمع."

مدير قسم التعليم في منظمة البنك الدولي السيد جايمي سافيدرا شاندوفي أثناء مداخلته في حلقة النقاش الثالثة المعنية بالمعلمين والمربين في ظل التغيير الراهن

في الآونة الأخيرة، يتزايد الطلب على المعلمين بصورة ملحوظة ويعزى ذلك إلى التغيير السريع الذي يشهده عالمنا اليوم، وتمنح النظم التعليمية التي يشار إليها بالبنان أولوية عالية للاستثمار في المعلمين، معترفة بالصعوبات والمسؤوليات التي تقع على عاتق هذه المهنة، ويحق لجميع المتعلمين الحصول على معلمين مؤهلين ومتحمسين، لكن يعد نقص أعداد المعلمين وقلة فرص تدريبهم ووضعهم المتدني من ضمن العقبات التي تقف في طريق الوفاء بهذا الالتزام.

ولهذا السبب، يدعوا إعلان بروكسل إلى **"ضمان التطوير المهني الممول بشكل أولي ومستمر، وتوفير عملية التوظيف المناسبة وظروف العمل اللائقة، والاستقلالية المهنية والمستقبل الوظيفي للمعلمين والمربين والمدربين وقادة المدارس."**

تحسين الوضع المهني للمعلمين

ينبغي اتخاذ تدابير ملموسة لتحسين الإقبال على مهنة التدريس وحالتها من أجل ضمان أن يكون المعلمين مدربين تدريبًا عاليًا ومؤهلين مهنيًا ومدعومين جيدًا وذوي خبرة ودوافع.

"يتخذ المعلم معدل أكثر من ١٥٠٠٠ قرار تربوي في اليوم، لذلك، يدين المجتمع باحترام ودعم المعلمين ويحتاج إلى الاعتراف بمدى تحدي دور المعلمين. "

الأمين العام لمنظمة التعليم الدولي السيد ديفيد إدواردز أثناء مداخلته في حلقة النقاش الثالثة المعنية بالمعلمين والمربين في ظل التغيير الراهن

تعزيز الحوار المتبادل بين الحكومات والمعلمين

ينبغي علينا أن نوفر ظروف عمل لائقة ومسارات مهنية للمعلمين وموظفي الدعم التعليمي عن طريق إتاحة آلية فاعلة تدعم الحوار الاجتماعي تقوم بدورها بتعزيز التعاون بين الحكومات ومنظمات المعلمين. كما ينبغي للحكومات والشركاء ضمان التنفيذ الكامل لتوصية منظمة العمل الدولية بالتعاون مع اليونسكو لعام ١٩٦٦ م المتعلقة بوضع المعلمين وتوصية اليونسكو لعام ١٩٩٧ م المتعلقة بوضع أعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي.

يمكن للمدرسين أيضًا المساعدة في تشكيل نظام التعليم، وذلك باستخدام خبرة الفصول الدراسية لتحديد التدابير والحلول للتحديات المختلفة، بما في ذلك تلك المتعلقة بوضعهم وظروف عملهم، ولذلك ينبغي للحكومات استشارة المعلمين ومنظمات المعلمين عند تطوير التعليم وتقييمه ورصده.

مؤسسات التعليم العالي هي المفتاح في تقديم التدريب الجيد للمعلمين

أقر الاجتماع العالمي للتعليم بالدور الرئيس لمؤسسات التعليم العالي في تقديم التدريب الجيد للمعلمين، ولا يقتصر دور الجامعات على تدريب المعلمين على تدريس الأساسيات فقط ولكن أيضًا يدربهم على تدريس القيم والمهارات كالتفكير الناقد ومهارة القيادة بالإضافة إلى المهارات اللازمة للتكيف مع الثورة الرقمية.

إدماج جميع المعلمين دون استثناء بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة

لم يغفل هذا الاجتماع عن دور المعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة وحاجتهم إلى التقدير والدعم، وعادة ما يفتقر هؤلاء المعلمين إلى الوصول أحدث المستجدات المعرفية لأنهم لا يتلقون تدريبًا أثناء الخدمة ويواجهون صعوبات في متابعة حياتهم المهنية.

"يخطئ الكثيرون عند اعتقادهم أن ضم هؤلاء المعلمين في التدريب أثناء الخدمة هو أمر مكلف للغاية".

رئيس قسم الإعاقة في اتحاد المعلمين في تنزانيا السيد بيتر حسن في حلقة النقاش الأولى المعنية بموضوع الإدماج

تحسين بيانات المعلمين

على الرغم من أهمية الدور الذي يقوم به المعلمون في جميع جوانب التعليم إلا أن هناك فجوات كبيرة في البيانات والمعلومات المتوفرة عن المعلمين على مستوى العالم، ولا يزال جمع البيانات -القابلة للمقارنة الدولية- عن مؤشرات المعلمين يمثل تحديًا، حيث توفر القليل من البلدان بيانات قابلة للمقارنة خاصة فيما يتعلق بالتعليم الثانوي أو عند التعريف الأساسي بعدد المعلمين، والذي يغفل عن عدد ساعات التدريس وعدد المعلمين الذين يشغلون مناصبًا إدارية.

يظل المعلمون حجر الأساس في عملية التعليم

يمكن للتكنولوجيا أن تكون أداة مكمّلة للتدريس الفاعل، إذ إنها تمكّن المعلمين من التركيز على تدريس المهارات العليا مثل التفكير الناقد وحل المشكلات المعقدة، ولكنها وبالرغم من ذلك لن تتمكن من أن تحل محل العامل البشري، لأن التعليم هو عملية تفاعل بشرية.

"بزغ في عالمنا اليوم أدوات تكنولوجية جديدة ينبغي علينا أن نضعها في الحسبان، ويمكن أن توفر التقنيات الذكية الصناعية تعليمات مخصصة ومصممة لتلبي حاجات جميع الطلاب، فيجب أن يستخدم المعلمون هذه الأدوات لتكمّل تدريسهم حتى يتسنى لهم التركيز على تدريس المهارات العليا مثل التفكير الناقد وحل المشكلات المعقدة."

مديرة لجنة التعليم السيدة ليزبيت ستير في حلقة النقاش الثالثة المعنية بالمعلمين والمربين في ظل التغيير الراهن

و. المسؤولية الجماعية

"من المنظور العالمي، أرى ثلاثة تحديات رئيسة. أولاً تنسيق العمل الجماعي بين مختلف الجهات المنفذة، وثانيًا حشد التمويل الكافي لتلبية نطاق جدول أعمال التنمية المستدامة، وثالثًا معالجة الفجوات المتعلقة بثلاثة شروط تمكين أساسية وهي القدرة البشرية والمؤسسات الفاعلة وأخيرًا وليس آخرًا الإرادة السياسية".

مساعدة المديرة العامة لليونسكو لشؤون التربية السيدة ستيفانيا جيانيني أثناء الجلسة الافتتاحية الفنية

يتطلب تحقيق طموح الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة كلاً من العمل المحلي والشراكات المعززة لأصحاب المصلحة المتعددين بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية من أجل التنفيذ والرصد والمساءلة بشفافية.

ولهذا تنص الرسالة الأخيرة في إعلان بروكسل على ما يلي **"تعزيز دعم الموارد المحلية وزيادة التعاون والتضامن والمساعدات الدولية مع إعطاء الأولوية لمن هم في أمس الحاجة إليها، بما في ذلك في الأزمات التي طال أمدها."**

هناك حاجة إلى عقد شراكات مع جهات مختلفة وحديثة

لا يقتصر التنسيق المتزايد بشكل دولي فقط على الأموال وعلى كل دولة بمفردها، بل تعد الشراكات، وخاصة مع الجهات التي لا تندرج تحت نطاق التعليم، مفتاح لتحقيق جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة المتكاملة، وتعد المشاركة الهادفة التي يساهم فيها المجتمع المدني في عمليات أهداف التنمية المستدامة أمرًا بالغ الأهمية، بما في ذلك من خلال عقد مشاورات منتظمة واسعة النطاق لأصحاب المصلحة في التعليم.

التنسيق على جميع المستويات - الوطني والإقليمي والعالمي

يجب أن تستند آليات التنسيق الوطنية والإقليمية لتنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة على آليات وأنظمة وعمليات التنسيق الحالية قدر المستطاع، وأن ترتبط بآليات أخرى تشمل المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

تتبنى الحكومات عملية تعزيز جدول أعمال التعليم

يجب أن تتبنى الحكومات عملية تنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وتقودها لكي تتم ترجمة جدول أعمال التعليم العالمي إلى سياسات أو خطط أو مقاصد أو مبادرات أو إجراءات وطنية قابلة للتحقيق بناءً على احتياجاتهم الإنمائية الوطنية ودورة السياسات والتخطيط والقدرة المؤسسية وهيكل النظم التعليمية وتوافر الموارد.

كما ينبغي على الحكومات الوطنية أن تأخذ زمام المبادرة في توفير الموارد وزيادة الإنفاق المحلي على التعليم، فتع على عاتقهم مسؤولية تخصيص الموارد التعليمية المحلية والأجنبية واستخدامها بفاعلية، وإعطاء الأولوية لاستهداف لأكثر الفئات حرمانًا.

زيادة تبادل الخبرات وأفضل الممارسات

وأخيرًا، يقصد بالتركيز على التنمية المستدامة بأنه على الرغم من أن تطوير سياسة التعليم هي مسؤولية وطنية، إلا أن الحكومات بحاجة ماسة إلى تبادل الخبرات والتعلم من أقرانها.

ثانيًا: أبرز ما تم ذكره في حلقات النقاش رفيعة المستوى في الاجتماع العالمي للتعليم

كانت هناك أربع حلقات نقاش رفيعة المستوى تم تنظيمها خلال الجزء الوزاري من الاجتماع العالمي للتعليم، وتطرقت تلك الحلقات إلى موضوع الإدماج والهجرة ومهنة التدريس والمهارات اللازمة للحياة والعمل، وكانت هذه الحلقات بمثابة منصة ضمت كلاً من الوزراء وصانعي السياسات والممارسين والمنظمات غير الحكومية ومنسوبي مهنة التدريس والمنظمات الدولية لتبادل وجهات نظرهم لمعرفة كيف يمكن أن تتكاتف جهود مختلف أصحاب المصلحة لتحقيق هدف مشترك ومواجهة التحديات والتصدي لها.

حلقة النقاش الأولى بعنوان تمكين الناس: ضمان الإدماج والمساواة بين الجنسين

رئيس الحلقة ومنسقها:

- رئيسة مجلس الإدارة لمنظمة الشراكة العالمية للتعليم الأستاذة جوليا جيلارد

المتحدثين:

- رئيس التعليم العالمي في اليونيسف جو بورن
- رئيس قسم الإعاقة في اتحاد المعلمين في تنزانيا السيد بيتر حسن
- معالي وزراء كندا والفلبين والاتحاد الروسي

ركزت حلقة النقاش على التحديات والإستراتيجيات للتغلب على الحواجز المستمرة للفئات الضعيفة والمهمشة المستبعدة من فرص التعليم المتساوية على أساس الجنس أو العرق أو القدرة أو الوضع الاجتماعي - الاقتصادي أو غيرها من العوامل، وأوضحت الحلقة الأسباب الجذرية لعدم المساواة والتفاوتات وأشكال الاستبعاد والتمييز المختلفة التي تؤثر على الأطفال والشباب وكذلك السياسات والإستراتيجيات الرامية إلى زيادة فرص الوصول إلى المدارس والحد من معدلات التسرب والرسوب والقضاء على الفجوة بين الجنسين في التعليم. كما سلطت الحلقة الضوء على السياسات والإستراتيجيات التعليمية المبتكرة والواعدة للوصول إلى جميع المتعلمين واحترام احتياجاتهم وقدراتهم وخصائصهم المتنوعة والقضاء على جميع أشكال التمييز في بيئة التعلم.

ينبغي للحكومات أن تعزز، ويجب على الشركاء دعم سياسات وخطط التنمية الشاملة لعدة قطاعات، بما يتمشى مع جدول أعمال التنمية المستدامة الشاملة لعام ٢٠٣٠ م، من أجل إذابة الحواجز الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تحرم الفئات الأكثر ضعفًا وتهميشًا من حقهم في التعليم الجيد.

ينبغي أن تضمن الحكومات تخصيصاً أكثر إنصافاً للتمويل العام للقطاعات الاجتماعية، بما في ذلك التعليم، وضمان اتباع نُهج تراعي الفوارق بين الجنسين والتركيز على شرائح السكان الأكثر تهميشًا وضعفًا.

ينبغي للحكومات أن تضمن الإستراتيجيات التي تزيل أو تقلل من الحواجز السلوكية والبيئية التي تحول دون المشاركة الكاملة للجميع في التعليم والتي تعزز بيئات تعلم آمنة وشاملة تعزز تنمية معارف المتعلمين ومهاراتهم ومواقفهم وسلوكياتهم.

أبرز رسائل السياسات:

حلقة النقاش الثانية بعنوان الهجرة والتشريد القسري والتعليم

رئيس الحلقة ومنسقها:

- مساعدة المديرة العامة لليونسكو لشؤون التربية السيدة ستيفانيا جيانيني

المتحدثون:

- مدير التقرير العالمي لرصد التعليم السيد مانوس أنتونينيس
- مدير شعبة الاستجابات الشاملة في مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين السيد دانيال إندريس
- معالي وزراء النرويج وكينيا وتركيا

أكدت حلقة النقاش على أهمية ضمان التعليم الشامل والمنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع للمهاجرين والنازحين قسراً، وهي تحد رئيس لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، بالاستناد إلى توصيات التقرير العالمي لرصد التعليم لعام ٢٠١٩ م.

أبرز رسائل السياسات:

يجب أن يتم ضمان حق المهاجرين واللاجئين وغيرهم من السكان المشردين في التعليم.

يعد الوصول إلى التدريب على المهارات عاملاً أساسيًا لمعالجة ارتفاع معدلات البطالة بين المهاجرين واللاجئين وغيرهم من السكان المشردين.

تعد اتفاقية اليونسكو العالمية للاعتراف بمؤهلات التعليم العالي، والمقرر اعتمادها في المؤتمر العام لليونسكو في نوفمبر ٢٠١٩ م، أساسية لضمان التكامل، وينبغي أن تبدأ اليونسكو بوضع آليات مماثلة لمراحل التعليم الأخرى.

حلقة النقاش الثالثة بعنوان المعلمين والمربين في ظل التغيير الراهن

رئيس الحلقة ومنسقها:

- مدير قسم التعليم في منظمة البنك الدولي السيد جايمي سافيدرا شاندوفي

المتحدثون:

- الأمين العام لاتحاد التعليم الدولي السيد ديفيد إدواردز
- مديرة لجنة التعليم السيدة ليزبيت ستير
- معالي وزراء كوبا وعمان وتايلاند

ناقشت هذه الحلقة التغيير الذي طرأ على دور المعلمين في مواجهة التحديات الجديدة في سوق العمل والتحديات المجتمعية، وكيف يمكن إصلاح تعليم المعلمين لإعدادهم وتدريبهم بشكل أفضل لمواجهة التحديات المستقبلية، وما الذي يمكن للبلدان فعله لزيادة العرض العالمي على المعلمين المؤهلين في جميع القطاعات التي تخدمهم، وحددت الحلقة أيضًا تدابير سياسية واعدة يمكن أن تدعم إصلاحًا مستدامًا وتمويلًا لتعليم المعلمين، مع التركيز بشكل خاص على البلدان منخفضة الدخل حيث يقل فيها عدد المعلمين المؤهلين.

أبرز رسائل السياسات:

إن سوق العمل المستقبلي واتجاهاته الحديثة مثل التقدم التكنولوجي والعولمة والهجرة يدعو إلى إصلاح تعليم المعلمين من أجل إعدادهم بشكل أفضل لمواجهة التحديات التعليمية الجديدة في سياق زيادة تنويع توفير فرص ونتائج التعليم والتدريب، ويجب أن تكون مناهج تعليم المعلمين متوافقة بشكل أفضل مع السياسات التعليمية والاجتماعية الوطنية حتى يتمكن المعلمون في جميع مستويات التعليم، بما في ذلك معلمو التعليم والتدريب المهني والتقني العاملون في القطاعين غير الرسمي وغير النظامي، من إعداد الطلاب بشكل أفضل لكي يلبون احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية ويواجهون التحديات المجتمعية.

وينبغي أن تضمن الحكومات التمويل الكافي لتوظيف المعلمين والمربين في جميع المراحل والجهات التعليمية من الطفولة المبكرة إلى التعليم العالي وتدريبهم ودعمهم في التعليم الرسمي وغير الرسمي، وينبغي تحقيق ذلك بشكل أساسي من خلال حشد الموارد المحلية، وسياسات المعلمين الفعالة، وممارسات التوظيف ونشر التعاميم، التي يتم تطويرها بمشاركة كاملة من المعلمين ومنظماتهم، والتركيز المستمر على حشد الموارد الخارجية لاستكمال الموارد المحلية.

ينبغي على الحكومات والمعلمين ومنظماتهم والشركاء الدوليين تعزيز الجهود المبذولة لتحسين الوضع الاجتماعي لمهنة التدريس من خلال ضمان تدريب المعلمين بشكل مناسب وتوفير ذلك من قبل مؤسسات التعليم العالي المعتمدة الذي تضم نخبة من المدربين المؤهلين، ويجب أن تكون مهنة التدريس محكومة بمعايير الممارسة المهنية ومجموعة من قواعد السلوك وأن يتم نشرها باستمرار من قبل مجموعة علمية وعن طريق الممارسات المستندة إلى الأدلة.

حلقة النقاش الرابعة بعنوان المهارات وإعادة صقلها لمواكبة متطلبات الحياة والعمل

رئيس الحلقة ومنسقها:

- مدير إدارة سياسات التوظيف في منظمة العمل الدولية السيد سانغيون لي

المتحدثون:

- المدير التنفيذي لمنظمة بلان إنترناشونال السيدة غابرييلا بوشر
- رئيس محللي السياسات بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية السيد مايكل وارد
- رئيس قسم تنمية المهارات في اليونسكو السيد بورهان شقرون
- معالي وزراء الأرجنتين واليابان

ركزت هذه الحلقة على التأثير المحدد للتغيرات في سوق العمل على الوظائف والطلب على المهارات، وناقشت أيضًا تدابير وحلول السياسات التي يمكنها في نفس الوقت تزويد الجيل الحالي والقادم من القوى العاملة بالمهارات التي سيحتاجون إليها من أجل مستقبل لم يتخيل بعد.

أبرز رسائل السياسات:

لتسليح الشباب والكبار بهدف جني مهارات التقنيات الجديدة ، هناك حاجة إلى تعزيز التنسيق بين مجالات السياسات المختلفة بما في ذلك التعليم والتوظيف والصناعة وغيرها، لوضع إستراتيجيات شاملة لتطوير المهارات وإعادة صقلها في منظور التعلم مدى الحياة.

مع ملاحظة التغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية المتسارعة وما يصاحبها من نقص وعدم تطابق في المهارات، من الضروري إجراء تغييرات بعيدة المدى في التخطيط وتوفير التعليم والتعلم مدى الحياة والتدريب أثناء العمل من أجل ضمان الاطلاع على المستجدات وتوفير الفرص.

وفي هذا الصدد، هناك حاجة لدعم إستراتيجيات المهارات مع ترتيبات الإدارة والتمويل المناسبة وفقًا للظروف الوطنية، وتعد مساهمة اتحادات أصحاب العمل والموظفين أمر بالغ الأهمية.

هناك دليل على وجود فجوة في المهارات في العديد من المجتمعات. في كثير من الأحيان، تتسم فرصة الوصول إلى المهارات بأنها غير متكافئة، مما يؤدي إلى عرقلة سير العمل للموظفين العاملين في القطاع غير الرسمي، أو للموظفين الفقراء أو الاناث أو أي عضو في مجموعة اجتماعية مهمشة، وذلك يدعونا إلى الإقرار بأن هناك حاجة إلى سياسات أكثر جرأة للتخفيف من مخاطر تلك الفئات المحرومة.

ثالثًا: أهم رسائل السياسات من ورش المنتدى الفني

نظمت اللجنة التوجيهية للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وشاركت في إدارة ١٢ ورشة متوازية خلال الاجتماع العالمي للتعليم لعام ٢٠١٨ م، وركزت تلك الورش على قضايا ومواضيع واسعة النطاق شملت التعليم ما قبل الابتدائي وجاهزية التعلم وتمويل التعليم الجيد للجميع والتعليم والتدريب المهني والتعليم العالي للتعلم مدى الحياة، وركزت على التحديات التعليمية التي تواجه اللاجئين والمهاجرين، والتحديات الخاصة والعقبات التي تواجه الفتيات والنساء في جميع جوانب التعليم، والمطالبات العاجلة لإدراج تعليم التنمية المستدامة في النظم التعليمية، ولا سيما فيما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. كما سلطت بعض الورش الضوء على الأدوار التي لا غنى عنها للمعلمين وقادة المدارس في ضمان جودة التعليم والعديد من الجوانب الأخرى من الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، والمساهمات العديدة لمنظمات المجتمع المدني التي تحتاجها بشدة لحشد موارد محلية ودولية أكبر، والسبل التي تشكل بها التكنولوجيا والابتكار التعليم والتعلم في العقود المقبلة.

مهنة التدريس

منظمو الورشة: منظمة التعليم الدولي ومنظمة العمل الدولية وبلجيكا

أبرز رسائل السياسات:

- ينبغي اتخاذ تدابير ملموسة لتحسين الإقبال على مهنة التدريس وحالتها من أجل ضمان أن يتم تعليم جميع الأطفال / الطلاب على أيدي مدربين مؤهلين مهنياً ومدعومين جيداً وذوي خبرة.
- يجب على الحكومات إنشاء / تعزيز آليات الحوار الاجتماعي والمشاركة في حوار مستمر مع منظمات المعلمين من أجل ضمان ظروف عمل ملائمة ومسارات مهنية للمعلمين ومن يشغلون مناصب إدارية في قطاع التعليم.
- يجب على الحكومات والشركاء ضمان التنفيذ الكامل لتوصية منظمة العمل الدولية واليونسكو لعام ١٩٦٦ م بشأن وضع المعلمين وتوصية اليونسكو لعام ١٩٩٧ م بشأن وضع أعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي.

تدريس احترام التنوع وتعلّمه: مناهج متنوعة

منظمو الورشة: مجلس أوروبا واليونسكو

أبرز رسائل السياسات:

- يختلف مفهوم احترام التنوع من شخص لآخر، ويتضمن العديد من تجارب التعلم المختلفة، وللتأكد من أنه يدعم تحقيق المقصد ٤،٧ بجميع أبعاده، يجب أن يوفر التعليم للمتعلمين فرصًا متساوية للوصول إلى القيم

والمواقف والمهارات والمعارف والفهم الناقد الذي يحتاجون إليه للعيش معًا في سلام والمشاركة الكاملة كمواطنين في مجتمع ديمقراطي.

- في العديد من البلدان والمجتمعات، تعزز المفاهيم الوطنية / المحلية / التقليدية الأفكار التي تكرر مفاهيم "احترام التنوع"، و "التضامن"، و "التعاطف"؛ هذه المفاهيم تشكل نقاط دخول لتعزيز احترام التنوع من خلال التعليم.

تمويل التعليم الجيد للجميع: إستراتيجيات للاستثمار في المساواة في التعليم

منظمو الورشة: الشراكة العالمية للتعليم ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

أبرز رسائل السياسات:

- حشد الموارد وزيادة الإنفاق المحلي على التعليم - يجب على قادة دول ووزراء المالية تولي زمام المبادرة.
- توفير مساعدات أجنبية للتعليم - يجب على المانحين الوفاء بالتزاماتهم تجاه ٠,٧ من أهداف المساعدات وتخصيص ما لا يقل عن ١٠ ٪ من تعاونهم الإنمائي في مجال التعليم.
- تخصيص الموارد (المحلية والأجنبية) للتعليم واستخدامها بفاعلية، واستهداف أكثر الفئات حرمانًا.

التحقق من صحة إنجازات التعليم - أهمية فتح الأبواب أمام اللاجئين والمهاجرين

منظمو الورشة: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومبادرة التعليم فوق الجميع واليونسكو

أبرز رسائل السياسات:

- يمثل التصديق على السجل التعليمي السابق لجميع مستويات التعليم تحديًا للاجئين وغيرهم من المشردين وعديمي الجنسية، ويؤثر على حقوقهم وفرصة التقدم في دراستهم وحياتهم.
- يجب أن تكون عملية التصديق بالمؤهلات المهنية للاجئين والمشردين قسرًا فاعلة ومرنة.

تغير المناخ والتعليم من أجل التنمية المستدامة

منظمو الورشة: اليابان واليونسكو

أبرز رسائل السياسات:

- إن التعليم من أجل التنمية المستدامة ليس "إضافة"، بل هو جزء لا يتجزأ من أي إستراتيجية لمكافحة آثار تغير المناخ، ووضع اتفاق عالمي موضع التنفيذ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- يجب أن يقتصر التعليم المتعلق بتغير المناخ فقط على تدريس علوم تغير المناخ والتعلم المعرفي، بل ينبغي أن يشمل أيضًا التعلم الاجتماعي العاطفي والسلوكي.

تعليم النساء والفتيات: من الالتزام إلى التطبيق

منظمو الورشة: اليونسكو بالتعاون مع مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات ومنظمة بلان انترناشونال

أبرز رسائل السياسات:

- يجب على أصحاب المصلحة الرئيسين الانتقال من الالتزامات السياسية إلى المساءلة المشتركة والعمل المتضافر لزيادة وصول الفتيات إلى التعليم المجاني لمدة ١٢ عامًا وغيره من مسارات التعلم التي تعزز المساواة بين الجنسين، وتبني مهارات القراءة والكتابة والحساب، وتوفر فرص القيادة والتمكين.
- إن النهوض بتعليم الفتيات يتطلب سد أكثر من مجرد فجوات في الوصول، ويتطلب بذل جهود هادفة ومستمرة لإزالة التحيز والتمييز بين الجنسين داخل النظم التعليمية وعبرها، ابتداء من توظيف المعلمين وتدريبهم إلى تطوير المناهج والمواد؛ وتوفير بيئات مدرسية آمنة وخالية من العنف، وهناك حاجة إلى التعاون مع القطاعات الأخرى لمعالجة العوائق التي تحول دون التعليم مثل الحمل المبكر والزواج المبكر والزواج القسري. كما تدعوا الحاجة أيضًا إلى إشراك الفتيات في جميع عمليات السياسات وصنع القرار التي تسعى إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم ومن خلاله.
- تمشياً مع الالتزام العالمي بـ "عدم تخلف أي شخص عن الركب"، يجب أن يكون تركيزنا الجماعي على أكثر الفئات تهميشًا، بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في حالات الطوارئ والصراعات، ويجب اعتماد نهج متعدد القطاعات لدراسة علاقة نوع الجنس بأشكال التهميش الأخرى بما في ذلك الإعاقة والإثنية والفقر، وذلك بهدف وضع إستراتيجيات ونهج مستهدفة. إن المقاربة الواحدة التي تناسب الجميع لتعليم الفتيات والنساء لن تجدي نفعًا في هذا السياق.

جاهزية التعلم: الوفاء بوعد تحقيق هدف التعليم قبل الابتدائي العالمي الجيد

منظمو الورشة: اليونيسيف ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

أبرز رسائل السياسات:

- تحديد أولويات عاجلة للسياسة وزيادة كبيرة في التمويل من جانب الحكومات والشركاء والمانحين لهذا القطاع الفرعي، بهدف زيادة التمويل إلى ١٠٪ على الأقل من ميزانيات التعليم.
- اتباع الحكومات نهجًا شموليًا تقدميًا لتوسيع الخدمات، وضمان إعطاء الأولوية للأطفال الأكثر تهميشًا.
- الاستثمارات الإستراتيجية في تحسين الجودة، بما في ذلك ضمان الجودة وتطوير القوى العاملة، وفرص التطوير المهني المستمرة.

تنمية المهارات الفنية والمهنية وتوظيف الشباب

منظمو الورشة: منظمة العمل الدولية واليونسكو

أبرز رسائل السياسات:

- يجب على الحكومات والشركاء الاجتماعيين زيادة الالتزام السياسي والمالي بأنظمة التعليم والتدريب المهني والتقني وتنمية المهارات إذا لم يتم تحقيق المقاصد المتعلقة بالمهارات والتوظيف ضمن أهداف التنمية المستدامة.
- يعد تحسين التنسيق والمشاركة مع الشركاء الاجتماعيين عبر قطاعات التعليم والتدريب هو حجر الأساس لتعزيز الروابط بين التعليم والتدريب وسوق العمل.

التعليم العالي والتعلم مدى الحياة وسوق العمل

منظمو الورشة: البنك الدولي واليونسكو

أبرز رسائل السياسات:

- ينبغي أن يدرك واضعو السياسات ومؤسسات التعليم العالي طبيعة العمل المتغيرة والتغيرات المرتبطة بها في الطلب على المعرفة والمهارات والكفاءات. إنهم بحاجة إلى ضمان استجابة أنظمة ومؤسسات التعليم العالي لهذه التغييرات.
- لكي تصبح الأنظمة التعليمية "فاعلة على مر الأزمنة والعصور" وتضمن المساواة في الوصول إلى التعليم وتحقيق المخرجات، يجب أن تعكس المناهج التغييرات الحاصلة في المجتمع وسوق العمل، علاوة على ذلك، يجب أيضًا أن تكون هناك مجموعة أدوات مناسبة مثل: الدورات الدراسية التأهيلية والتوجيه والإرشاد الطلابي وآليات التمويل المناسبة والحوكمة السريعة وغير ذلك لضمان مسارات مرنة وفاعلة.
- ينبغي لمؤسسات التعليم العالي أن تبذل ما في وسعها كونها جهات تقدّم خدمة التعلّم مدى الحياة، ويجب على الحكومات وضع نظام حوكمة وتمويل مناسب.

التكنولوجيا والابتكار ومستقبل التعلم

منظمو الورشة: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واليونسكو

أبرز رسائل السياسات:

- التكنولوجيا والابتكار في المدارس: ينبغي للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين إعطاء الأولوية لسياسات وبرامج التكنولوجيا التي لديها القدرة على زيادة فرص الحصول على التعليم الجيد على نطاق واسع لأكثر الفئات ضعفًا، ويمكن استخدام التكنولوجيا لمنع هؤلاء الأشخاص من التسرب، مع تزويدهم بموارد تعليمية كافية ونُهج

تعليمية مبتكرة. كما يشمل ذلك أيضًا إعادة النظر في المناهج التعليمية بحيث تتوافق بشكل أفضل مع التحول الرقمي الذي يؤثر على المجتمعات والاقتصادات على مستوى العالم.

- التكنولوجيا والابتكار خارج المدارس: يجب على الحكومات دعم السبل المبتكرة لاستخدام التكنولوجيا لتصديق الشهادات وإصدارها، وإتاحة الوصول إلى موارد تعليمية جيدة، مما يجعل التعلم مدى الحياة وإعادة التعلم والتعلم غير الرسمي حقيقة واقعة، ويشمل ذلك البرامج القائمة على الكفاءة والموارد والمقررات التعليمية المفتوحة، وغيرها من أشكال التعليم المفتوح.
- التكنولوجيا والابتكار لتحسين النظام: ينبغي للحكومات أن تضع سياسات واضحة للابتكار في التعليم واستخدام التكنولوجيا لبناء بنية تحتية حديثة للبيانات تتيح لأصحاب المصلحة المختلفين اتخاذ قرارات مستنيرة لمواجهة تحديات الوصول والجودة والإنصاف في أنظمتها، ويتضمن ذلك نظرة فاحصة على بيئتها التنظيمية بحيث تحقق التوازن بين الجودة والكفاءة ومكاسب رأس المال مقابل الخصوصية والمخاوف الأخلاقية.

المجتمع المدني والتقارير العامة والمساءلة

منظمو الورشة: المشاورة الجماعية لفريق التنسيق الخاص بتعليم المنظمات غير الحكومية حتى عام ٢٠٣٠ م

أبرز رسائل السياسات:

- ينبغي القيام بالمزيد لإضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة الهادفة من المجتمع المدني في عمليات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وتمكينها، بما في ذلك عقد مشاورات منتظمة واسعة النطاق لأصحاب المصلحة في مجال التعليم التي تشمل منظمات المجتمع المدني، وتمكين تلك المنظمات من المشاركة الفعالة في تطوير المراجعات الوطنية الطوعية.
- ينبغي منح البيانات التي تم إنشاؤها من قبل منظمات المجتمع المدني أو التقارير التي تم تطويرها لتغذية عمليات المراجعات الوطنية الطوعية والمنتديات السياسية الرفيعة المستوى اعترافًا رسميًا، وذلك من خلال جلسة مراجعة المنتدى السياسي الرفيع المستوى ونظام الإبلاغ عن المراجعات الوطنية الطوعية المخطط له في الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٩ م.

التعلم طوال الحياة ومن خلال مسارات متعددة

منظمو الورشة: اليونسكو من خلال معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة

أبرز رسائل السياسات:

- تحتاج أنظمة التعليم القائمة على المبادئ الشاملة للتعلم مدى الحياة إلى تبني مسارات تعليمية مرنة، وتوضيح الفرق بين التعليم النظامي وغير النظامي، والأطر والآليات التشغيلية للاعتراف بمصادر التعلم غير النظامية وغير الرسمية والمصادقة عليها واعتمادها.

- هناك حاجة إلى أشكال جديدة من الحوكمة لاستنباط فوائد التعلم مدى الحياة بالكامل، وهذا يتطلب حوكمة متعددة القطاعات وتعاونية ولامركزية، أي أنها لا تقتصر فقط على وزارات التعليم والتدريب المهني وإشراك الوزارات والوكالات الحكومية الأخرى، وتطبيق ذلك على جميع المستويات والمدن والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وكل ذلك سعيًا لتحقيق التكامل ووضع السياسات بين القطاعات وإدارتها.
- يجب فهم مهارات القراءة والكتابة والمهارات الأساسية كسلسلة متصلة من مستويات الكفاءة وأساس للتعلم مدى الحياة، وينبغي أن ينعكس ذلك في السياسات والبرمجة والتمويل المناسبين على الصعيدين الوطني والمحلي، ويتطلب مستوى أعلى من التمويل من المجتمع الدولي، مع إيلاء اهتمام خاص للبلدان ذات المستويات المنخفضة من إلمام الشباب والكبار.

رابعًا: متابعة تنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة دوليًا

يشير اجتماع التعليم العالمي ٢٠١٨ م إلى حدوث بعض التقدم نحو تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. كما أكد صانعو السياسات والشباب والمجتمع المدني على الحاجة إلى بذل جهد أكبر لتحقيق رؤية "عدم تخلف أي شخص عن الركب".

توجّهات في تطور التعليم

زيادة معدلات إكمال التعليم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا

تم تحقيق تقدم ملحوظ في سد الثغرات في معدلات إكمال التعليم، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا حيث ارتفعت معدلات إكمال المرحلة الابتدائية والمتوسطة بشكل ثابت منذ عام ٢٠٠٠ م.

الشكل الأول. معدلات إكمال التعليم في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا في المرحلة الابتدائية والمتوسطة

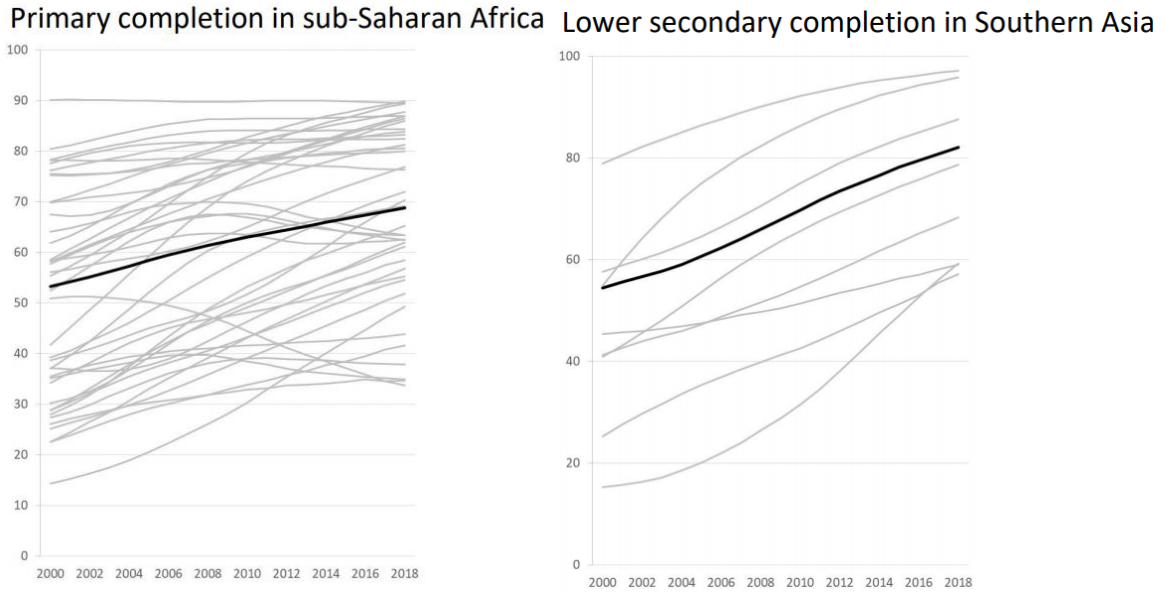

المصدر: التقرير العالمي لرصد التعليم

ركود معدلات عدم الالتحاق بالمدرسة في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة على مستوى العالم

لم شهد المعدل العالمي للأطفال في سن المرحلة الابتدائية الذين لم يلتحقوا بالمدرسة أي تغيير حيث بلغ ٩٪ منذ عام ٢٠٠٨ م، وكان المعدل الأدنى للالتحاق بالمرحلة المتوسطة عند ١٦٪ منذ عام ٢٠١٢.

المقارنات السكانية المطلقة تحجب قضايا الإنصاف المهمة

بين الأطفال في سن الالتحاق بالمدرسة الابتدائية، ضاقت الفجوة بين معدلات الالتحاق بالمدرسة من الذكور والإناث على مر السنين، لكن لا يزال من المرجح أن تكون نسبة الإناث اللاتي لم يلتحقن بالمدرسة أعلى من الذكور. رغم عدم وجود تفاوتات كبيرة بين الجنسين في صفوف الشباب في سن الدراسة الثانوية على المستوى العالمي، تظهر البيانات الإقليمية أن الفتيات يعانين من الحرمان من فرصة الالتحاق بالمدرسة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والمحيط الهادئ وشمال إفريقيا وغرب آسيا، في حين أن الأولاد محرومون في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

تختلف الفوارق بين الجنسين في إكمال المرحلة الثانوية أيضًا حسب فئة دخل الدولة، فمن بين أفقر خُمُس السكان، من الأرجح أن تكمل الفتيات المرحلة الثانوية في البلدان ذات الدخل المتوسط-المرتفع والدخل المرتفع، في حين أن العكس هو الحال في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

ومع ذلك، فإن الأمر الأكثر إثارة للدهشة، كما هو مبين في الشكل أدناه، هو انخفاض مستويات إكمال التعليم بنسبة بلغت ١ ٪ فقط من أفقر الشابات و ٢ ٪ من أفقر الشباب الذين أكملوا المرحلة الثانوية في البلدان المنخفضة الدخل.

الشكل الثاني. معدلات إكمال الدراسة الثانوية حسب الجنس وفئة دخل البلد (أفقر ٢٠٪)

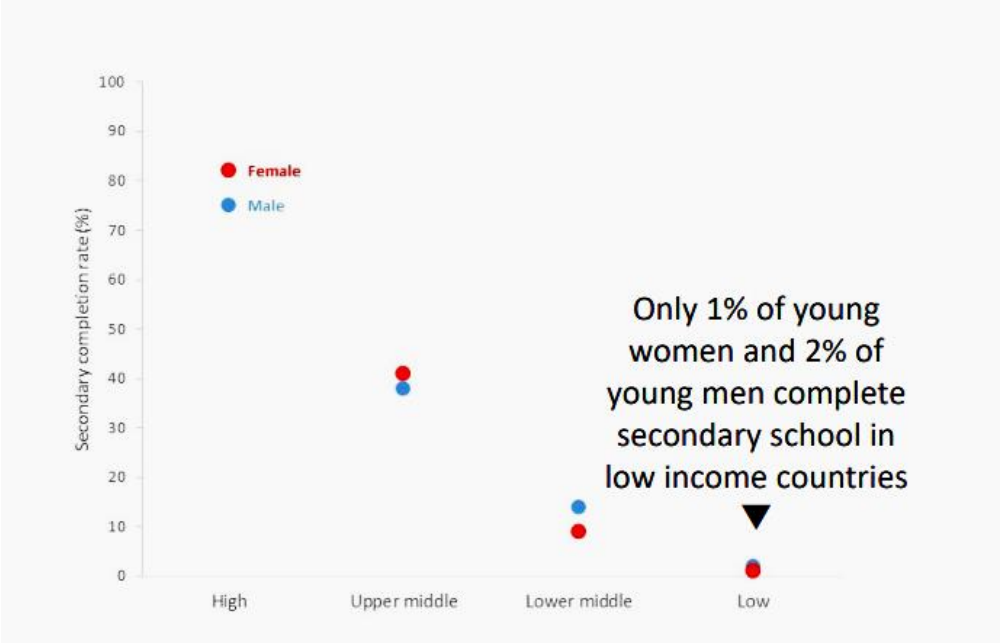

المصدر: التقرير العالمي لرصد التعليم: الهجرة والنزوح والتعليم (٢٠١٩)

وعلى مستوى الدول، هناك تباينات ملحوظة في التسجيل ليس فقط حسب الجنس، ولكن أيضًا في الموقع ودخل الأسرة والإعاقة ووضع الأقليات العرقية أو اللغوية والتعرض للنزاع المسلح وغيرها من الخصائص الشخصية والأسرية.

زيادة معدلات الالتحاق في التعليم قبل المدرسي قبل سنة واحدة من المدرسة الابتدائية

وفقًا لمعهد اليونسكو للإحصاء، فإن معدلات الالتحاق بالتعليم المنظم قبل سنة واحدة من بلوغ سن الالتحاق الرسمي بالمدارس الابتدائية تتراوح بين حوالي ٤٢ ٪ في الدول ذات الدخل المنخفض و ٩٣ ٪ في الدول ذات الدخل المرتفع، مع متوسط عالمي قدره ٦٩ ٪ مواصلًا بذلك زيادة بطيئة وثابته، وعلى النقيض من ذلك بلغت نسبة الالتحاق الإجمالي للتعليم قبل الابتدائي، المحددة لمستوى تعليمي لا يتجاوز عامًا واحدًا في بعض البلدان وما يصل إلى أربعة في بلدان أخرى ، ٥٠٪ في عام ٢٠١٧ م.[٤]

نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي الفني والمهني مستقرة نسبياً

على المستوى العالمي، يوجد ٢٢٪ من طلاب المرحلة الثانوية في المسارات الفنية والمهني ، مقارنةً بنسبة ٢٪ من طلاب المرحلة المتوسطة، من المرجح أن يكون الطلاب من الذكور، باستثناء دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.[٥]

يذهب معظم الإنفاق العالمي على التعليم إلى البلدان المرتفعة الدخل

يبلغ الإنفاق العالمي السنوي على التعليم حوالي ٤,٧ تريليون دولار أمريكي، يتم إنفاق ٦٥٪ منها في البلدان المرتفعة الدخل.

بلغت مساعدات قطاع التعليم أعلى مستوياتها في عام ٢٠١٦ م

زادت المساعدات المقدمة للتعليم من ٢٠١٥ م إلى ٢٠١٦ م بعد عدة سنوات من الركود، وفي غضون عام، نمت المساعدات للتعليم بنسبة ١,٥ مليار دولار أمريكي، أو ١٣ ٪ بالقيمة الحقيقية، لتصل إلى ١٣,٤ مليار دولار أمريكي.[٦] كما ذهب معظم الفائض في المساعدات إلى التعليم الأساسي، الذي يمثل ثلثي الزيادة.

[٤] التقرير العالمي لرصد التعليم: الهجرة والنزوح والتعليم (٢٠١٩)

[٥] التقرير العالمي لرصد التعليم: الهجرة والنزوح والتعليم (٢٠١٩)

[٦] التقرير العالمي لرصد التعليم: الهجرة والنزوح والتعليم (٢٠١٩)

الشكل الثالث. إجمالي المساعدات المقدمة للنفقات التعليمية، حسب المستوى التعليمي، ٢٠٠٢-٢٠١٦

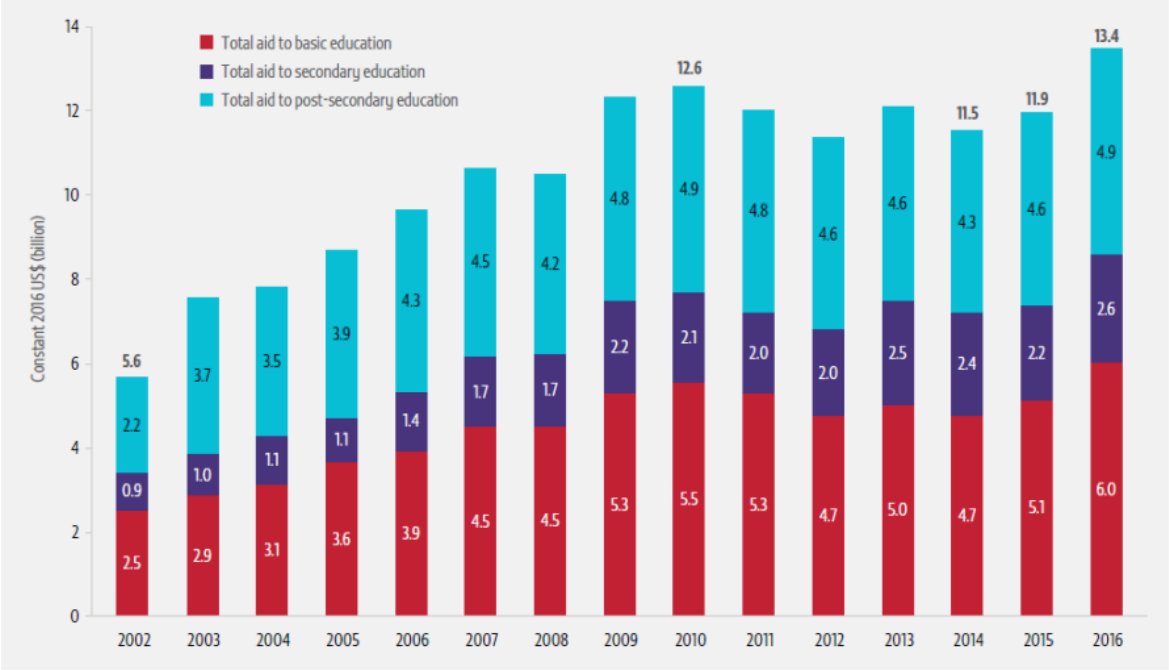

المصدر: التقرير العالمي لرصد التعليم: الهجرة والنزوح والتعليم (٢٠١٩)

لم تذهب المساعدات لمن هم في أمس الحاجة إليها

ومع ذلك، فإن مدفوعات المساعدات للتعليم الأساسي لا تزال غير مخصصة للبلدان التي هي في أمس الحاجة إليها، وانخفضت حصة المساعدات التعليمية الأساسية للبلدان ذات الدخل المنخفض من ٣٦ ٪ في عام ٢٠٠٢ م إلى ٢٢ ٪ في عام ٢٠١٦ م، وبلغت حصة أقل البلدان نموًا ٣٤ ٪ في عام ٢٠١٦ م، بانخفاض عن الذروة في عام ٢٠٠٤ م والتي بلغت ٤٧ ٪.

عبء مالي غير متناسب على الأسر الفقيرة

في الوقت نفسه، لا تكشف أرقام المستوى الكلي عن العبء المالي الضخم الذي تتحمله الأسر في البلدان الفقيرة عندما يتعلق الأمر بإنفاق التعليم على أطفالهم، ويوضح الشكل أدناه أن الأسر في البلدان المنخفضة الدخل تستأثر بحوالي ٣٠٪ من حصة نفقات التعليم.

الشكل الرابع. توزيع إجمالي الإنفاق على التعليم حسب فئة دخل الدولة ومصدر التمويل، ٢٠١٤ أو آخر سنة

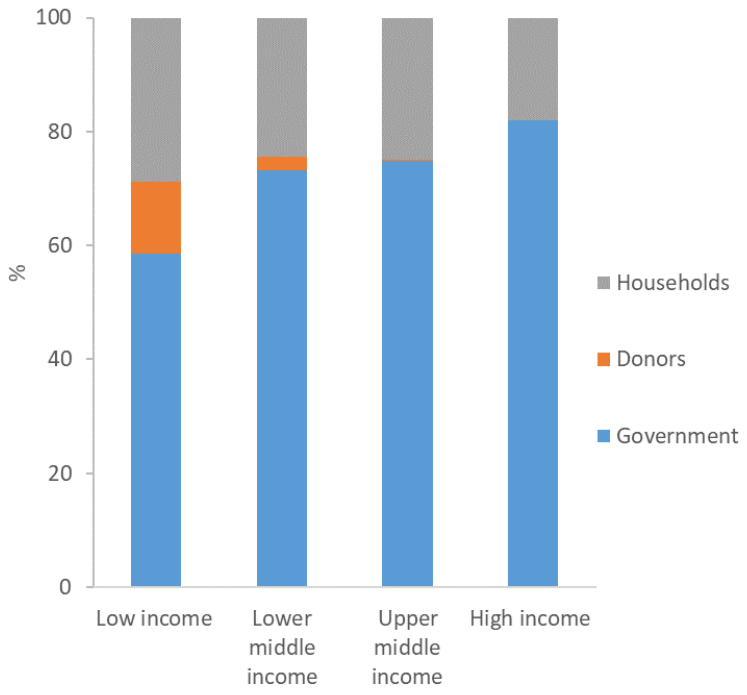

المصدر: التقرير العالمي لرصد التعليم: الهجرة والنزوح والتعليم (٢٠١٩)

تحديّات البيانات والمتابعة

تعد البيانات الشاملة والموثوقة شرطًا أساسيًا لتوجيه السياسات وتحسين النظم التعليمية لتقديم تعليم جيد للجميع ومنصف وفرص مدى الحياة للجميع.

كانت هناك تطورات واسعة النطاق في تطوير وقياس الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وتغطي مقاصده العشرة ١١ مؤشر عالمي و ٣٢ مؤشر موضوعي. يواصل معهد اليونسكو للإحصاء[٧] قيادة تطوير بيانات محددة بوضوح وصالحة وقابلة للمقارنة دولياً مع تغطية جغرافية واسعة. سيتم مراجعة إطار المؤشر العالمي في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات أمام رصد تقدم الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وتشمل هذه: (١) التطوير المنهجي غير المكتمل (٢) محدودية توافر البيانات في العديد من البلدان والمناطق وعلى مختلف مصادر المعلومات (٣) الافتقار إلى التكامل بين مصادر البيانات عبر القطاعات (مثل الصحة) (٤) نقص البيانات الجيدة لسياسات توجيه البلدان التي تسعى إلى إصلاح أنظمتها و (٥) عدم كفاية التمويل للبلدان لتنفيذ إطار مؤشرات الهدف الرابع ، وكذلك للوكالات الدولية العالمية والمنظمات الإقليمية لوضع المؤشرات - بما في ذلك من خلال مجموعة التعاون الفني.

[٧] معهد اليونسكو للإحصاء هو "المصدر الرسمي للبيانات القابلة للمقارنة الوطنية حول التعليم" كما تم التأكيد عليه في إطار عمل التعليم ٢٠٣٠

نظرًا للتركيز الرئيسي للهدف الرابع على الإنصاف والإدماج، تُبذل الجهود لتحسين رصد حالات عدم المساواة في التعليم والإبلاغ عنها من خلال منصة (قاعدة بيانات عدم المساواة العالمية في التعليم). تهدف هذه الشراكة بين التقرير العالمي لرصد التعليم و معهد اليونسكو للإحصاء إلى تحسين فهم أوجه عدم المساواة في الوصول إلى التعليم والمشاركة فيه وإكماله والمخرجات الأخرى.

خامسًا: وجهات نظر إقليمية

أتاح الاجتماع أيضًا فرصة لإلقاء الضوء على المنظورات الإقليمية بشأن الهدف الرابع ، بناءً على نتائج الاجتماعات التشاورية الإقليمية لعام ٢٠١٨ م التي عقدت تحضيرًا للاجتماع العالمي للتعليم. إن لكل منطقة تاريخ مهم في إنشاء أطر السياسة الإقليمية ورصدها وتنفيذها لتعكس أولوياتها، وقامت العديد من المنظمات الإقليمية بإنشاء أهداف وغايات ومقاييس إقليمية للتقدم التعليمي وتسعى إلى التوافق مع الأطر العالمية بسبل مختلفة، وتواجه كل منطقة تحديات تعليمية متشابهة، بما في ذلك التحديات التي تميز المنطقة. على هذا النحو، تبحث العديد من المنظمات الإقليمية عن سبل لتعزيز أطر الإبلاغ والرصد وتطوير حلول مبتكرة للتغلب على فجوات البيانات مع تجميع البيانات من أجل المقارنة الإقليمية والعالمية.

أولاً: منطقة أفريقيا

نبذة عن المنطقة

تتبع المنطقة إستراتيجية التعليم القارية لأفريقيا (CESA 16-25) التي تهدف إلى إعادة توجيه أنظمة التعليم والتدريب في إفريقيا، المرتبطة باستجابة إفريقيا للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وحدد المؤتمر الإفريقي الرفيع المستوى حول التعليم ، الذي تم تنظيمه في نيروبي في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أبريل ٢٠١٨، رؤية متجانسة للتحول التعليمي للوفاء بالتزامات كل من أجندة عام ٢٠٣٦ م بعنوان "أفريقيا التي نريدها" وجدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠ م، وقد توج هذا بإعلان نيروبي ودعوة للعمل من أجل التعليم: ربط الأطر التعليمية القارية والعالمية لأفريقيا التي نريدها.

التحديات الإقليمية

لا يزال الوصول إلى التعليم يمثل تحديًا

كما هو مبين في الشكل أدناه، يمثل عدد المتسربين من المدارس في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حصة متزايدة من الإجمالي العالمي. في عام ٢٠١٧ م، لم يلتحق ٣٤ مليون طفل في سن المدارس الابتدائية بالمدرسة، ونتيجة لذلك ، "لا يزال التعليم للجميع غير مكتمل في إفريقيا جنوب الصحراء[٨]".

[٨] نظرة عامة إقليمية: أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ؛ التعليم للجميع ٢٠٠٠-٢٠١٥ ، التقرير العالمي لرصد التعليم (٢٠١٥)

الشكل الخامس. توزيع السكان الذين لم يلتحقوا بالمدرسة حسب المنطقة، ٢٠٠٠-٢٠١٥

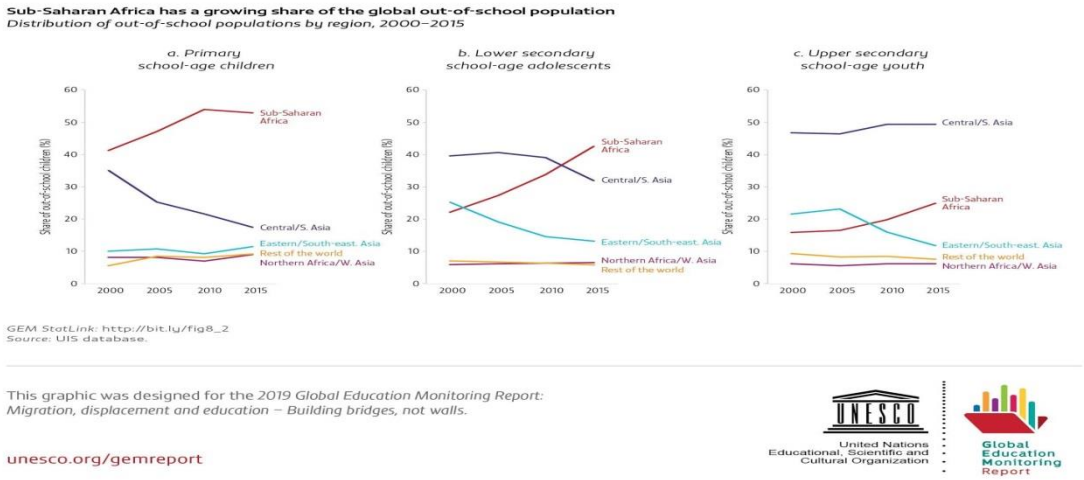

المصدر: التقرير العالمي لرصد التعليم: الهجرة والنزوح والتعليم (٢٠١٩)

لم يتم استيفاء الحد الأدنى أو القدر الأساسي من معايير التعلم

وتعاني المنطقة أيضًا من بلوغها أعلى نسبة من الطلاب الذين لا يصلون إلى مستويات الكفاءة الأساسية والحد الأدنى في القراءة مقارنة بباقي العالم،و يوضح الشكل أدناه أن ٦٣ ٪ و ٨٧ ٪ من الطلاب في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا يلبون مستويات الكفاءة الأساسية والحد الأدنى في القراءة على التوالي، مقارنة بما يعادل ٢٨ ٪ و ٥٦ ٪.

الشكل السادس. نسبة الطلاب الذين لم يبلغوا مستويات الكفاءة الأساسية والحد الأدنى[٩] في القراءة حسب المنطقة

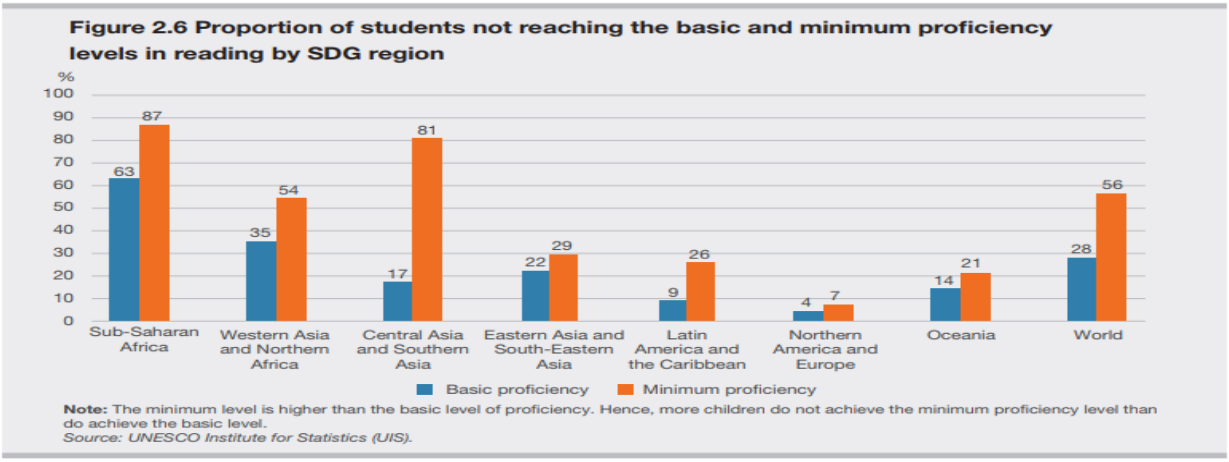

المصدر: ملخص بيانات الهدف الرابع: بيانات لتعزيز التعلم، معهد اليونسكو للإحصاء (٢٠١٨)

[٩] يعد الحد الأدنى لمستوى الكفاءة أكثر صعوبة من مستوى الكفاءة الأساسية ويتطلب مستوى أعلى من المهارات والمفاهيم، وهو ما يفسر سبب تحقيق عدد أقل من الطلاب لهذا المستوى.

الأولويات[١٠]

- **تعزيز جودة التعلم مدى الحياة للجميع على جميع المستويات**
- دمج مناهج تنمية الطفولة المبكرة وسياسات الرعاية والتعليم والبرمجة والتمويل مع التركيز على التنمية الشاملة.
- الالتزام بالتقدم التدريجي لضمان تقديم سنة واحدة على الأقل من التعليم قبل الابتدائي المجاني والإلزامي.
- ضمان من أن تخطيط قطاع التعليم يتصدى بفعالية لأطفال المدارس والشباب والبالغين الذين لم يلتحقوا قط بالمدارس الرسمية أو تسربوا في وقت مبكر ، وكذلك جميع أشكال الاستبعاد.
- ضمان من أن خطط قطاع التعليم تتولى بفعالية مسؤولية الأطفال والشباب والبالغين الذين لم يلتحقوا قط بالمدارس الرسمية أو تسربوا في وقت مبكر، أو تعرضوا لجميع أشكال الاستبعاد الأخرى.
- تعزيز التعليم والتعلم باللغة الأم، وخاصة في السنوات الأولى من التعليم.
- ضمان توظيف المعلمين وتحفيزهم وتقديم الدعم المهني لهم.
- **المساواة بين الجنسين**
- ضمان المساواة بين الجنسين في إستراتيجية التعليم القارية لأفريقيا (CESA 16-25).
- توفير التعليم الجنسي الشامل في المدارس ومؤسسات التعليم العالي وضمان توفيره للمراهقين والشباب.
- **تعزيز المهارات والكفاءات للحياة والعمل**
- **الالتحاق بالمجتمعات القائمة على المعرفة من خلال النهوض بالتعليم العالي والبحث في أفريقيا**
- **الإدماج المنهجي للشباب وللمنظمات التي يقودها الشباب في صنع القرار في التعليم القاري والإقليمي والوطني، والحوار القطاعي، وعمليات الرصد**

ثانيًا: المنطقة العربية

نبذة عن المنطقة

ناقش الاجتماع الإقليمي العربي الثالث حول التعليم حتى عام ٢٠٣٠ م المنعقد في نوفمبر العام المنصرم الممارسات الجيدة والتحديات التي واجهتها الدول العربية عند تطبيق خطة الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة في دبي (٢٠١٧-٢٠١٨). كما أكد بيان مخرجات المنطقة العربية من جديد التزام البلدان العربية بتعزيز توافق المناهج والمعلمين وتقييم التعلم كوسيلة مهمة في تحقيق مقاصد الهدف الرابع.

التحديات الإقليمية[١١]

تتكون المنطقة العربية من شعوب شابة ذات تعليم عالي وديناميكية، ومع ذلك، فإنها تشهد أيضًا نزاعات مسلحة إمتدت لفترة طويلة، وارتفاع معدلات بطالة الشباب، وبيئات متقلبة وضعيفة، وأوجه عدم المساواة والتفاوت الشديد.

[١٠] مقتبسة من إعلان نيروبي لعام ٢٠١٨ م ودعوة للعمل من أجل التعليم: ربط أطر التعليم القارية والعالمية لأفريقيا التي نريدها

[١١] مقتبسة من بيان نتائج المنطقة العربية لعام ٢٠١٨ م

تشمل التحديات غير المسبوقة التي تواجه المنطقة العربية من حيث التعلم والتوظيف والتماسك الاجتماعي ما يلي:

- لا يزال ٢٢ مليون طفل عربي غير ملتحق بالمدرسة أو معرض لخطر التسرب، إلى جانب عدد متزايد من الشباب الذين لا يدرسون في مجال التعليم أو العمل أو التدريب، وتصل معدلات هذا المجال إلى ٤٥ ٪ في بعض البلدان.
- تعاني جودة التعليم من التدهور، حيث تشير نتائج دراسة الاتّجاهات في الدراسة العالمية للرّياضيات والعلوم لعام ٢٠١٥ م للرياضيات للصف الثامن إلى أن ستة من أصل أقل البلدان الثمانية التي شملها الاستطلاع هي دول موجودة في المنطقة العربية.
- سجل أكثر من ٥٠ مليون بالغ مستويات منخفضة في مهارات القراءة والكتابة، ويتدهور الوضع بشكل خاص في البلدان المتأثرة بالأزمات، ومما يضاعف ذلك التحديات الهيكلية، مثل عدم وجود رؤية للتعلم مدى الحياة وفي جميع مجالاتها، والأطر القانونية والسياسية الشامل ، وعدم كفاية الاستثمار المالي، وضعف نوعية المعلمين والبرامج.
- يبلغ متوسط معدل بطالة الشباب في المنطقة العربية ٣٠٪ وهو الأعلى في العالم، وذلك يمثل أكثر من ضعف المعدل العالمي، ويعزو ذلك إلى عدم تطابق المهارات ووجود علاقة عكسية بين التعليم والتوظيف مما يؤدي إلى انخفاض العائد على التعليم، ويضيف عام إضافي من التعليم حوالي ٥،٤٪ إلى الفائدة مقارنة مع المعدل العالمي البالغ ٧٪.
- يتعرض المراهقون والشباب للعنف وعدم الاستقرار مما يؤدي إلى عواقب وخيمة: يعيش أكثر من ٧٠ ٪ من المراهقين الذين ماتوا في عام ٢٠١٥ م بسبب العنف الجماعي في المنطقة العربية.

الأولويات

- الهجرة والتشريد والتعليم: ضمان الوصول إلى بيئات تعلم آمنة على جميع المستويات، وتوفير الفرص لاكتساب المعرفة والمهارات المنقذة للحياة، وبناء أنظمة تعليمية مرنة.
- جودة التعليم وأهميته: ضمان اتباع نهج متسقة وشاملة ومنهجية لمعالجة أبعاد الجودة وأهميتها في التعليم، وخاصة تلبية الحاجة الماسة لمواءمة المناهج والمعلمين وتقييم التعلم التي تحقق كل من المزايا التربوية والاجتماعية والاقتصادية.
- تمويل التعليم: الاستفادة من الاستثمار في التعليم وحسابه لتحقيق المقاصد الوطنية والدولية، وتحديد أولويات الإنفاق على التعليم، وتوحيد الخدمات التي تقدمها المنظمات المختلفة وتعزيز القدرات الوطنية في تخطيط الموارد وإدارتها من خلال إنشاء حسابات التعليم الوطنية، والاستفادة من نموذج المحاكاة ومواصلة تنمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التمويل المبتكر. كما هناك حاجة لضمان التنسيق بين التمويل الإنساني والتمويل الإنمائي.

ثالثًا: منطقة آسيا والمحيط الهادئ

نبذة عن المنطقة

ركز الاجتماع الرابع لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ حول التعليم ٢٠٣٠ م على المقصد ٤،٣ (الوصول العادل إلى التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني والتعليم العالي) والمقصد ٤،٤ (المهارات ذات الصلة بالعمل) واستكشاف التقدم الذي تم تحقيقه والتحديات التي تواجه تنفيذ تنمية المهارات والنتائج ورصدها من خلال التعليم والتدريب الرسمي وغير الرسمي وغير النظامي، وتتضمن التوصيات الإقليمية للعمل بشأن مقصدي أهداف التنمية المستدامة ٤،٣ و ٤،٤ موجزاً لنتائج الاجتماع بتوصيات واضحة بشأن تحقيق المزيد من النجاح والتقدم.

التحديات الإقليمية[١٢]

إن منطقة آسيا والمحيط الهادئ هي موطن أكبر عدد من الشباب في العالم، ويعد بناء المهارات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستدامة وريادة الأعمال بالإضافة إلى "المهارات الأساسية والقابلة للتحويل" من الأمور المهمة لتمكين المتعلمين من أن يصبحوا أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع التغيير السريع ودوافع مستقبلهم، وهذه المنطقة متنوعة، ومع كل منطقة فرعية تظهر تحديات وخصائص فريدة من نوعها.

- *ارتفاع أعداد الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدرسة في جنوب آسيا وشرق وجنوب شرق آسيا*

تحتل جنوب آسيا المرتبة الثانية بعد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في هذا الجانب، حيث إنها المنطقة التي تضم أعلى عدد من الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدرسة في جميع الفئات العمرية، تليها شرق وجنوب شرق آسيا في المرتبة الثالثة.

- *يمثل التعليم بعد الابتدائي مشكلة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ*

كما هو الحال في معظم المناطق الأخرى، ترتفع معدلات عدم الالتحاق بالمدرسة في آسيا والمحيط الهادئ مع تقدم العمر. في جنوب آسيا، لم يلتحق ٥،٦٪ أو ١٠،٣ مليون طفل في سن التعليم الابتدائي بالمدرسة في عام ٢٠١٦ م، مقارنة بـ ١٧،٢٪ أو ١٨،٢ مليون شاب في المرحلة المتوسطة و ٤٨،٤٪ أو ٦٧،٣ مليون شاب في المرحلة الثانوية.[١٣]

- *من المرجح ألا تلتحق الفتيات بالمدرسة في المرحلة الابتدائية، ولكن من المرجح أن ألا يلتحق الشباب بالمدرسة في المرحلة الثانوية بنسبة أكبر من الفتيات*

يوجد في آسيا الوسطى أكبر نسبة فروقات بين الجنسين على المستوى الابتدائي في العالم[١٤]، ففي عام ٢٠١٦ م، حُرمت ١٢٧ فتاة من الحق في التعليم مقابل ١٠٠ فتى لم يلتحق بالمدرسة في سن المدرسة الابتدائية، والعكس هو الصحيح بالنسبة للشباب في سن المرحلة المتوسطة الذين هم أكثر عرضة بعدم الالتحاق بالمدارس أكثر من الإناث، وبين الشباب في المرحلة الثانوية، لوحظت أكبر الفوارق لصالح الإناث في شرق وجنوب شرق آسيا، حيث بلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين[١٥] المعدل ٠،٦٦..

---

[١٢] مقتبسة من التوصيات الإقليمية لعام ٢٠١٨ م بشأن المقصد ٤،٣ والمقصد ٤،٤

[١٣] صفحة حقائق معهد اليونسكو للإحصاء رقم ٤٨ (فبراير ٢٠١٨)

[١٤] صفحة حقائق معهد اليونسكو للإحصاء رقم ٤٨ (فبراير ٢٠١٨)

[١٥] يقارن مؤشر التكافؤ بين معدلات الإناث والذكور، وتعني النتيجة واحد التكافؤ بين الإناث والذكور، وأي قيمة أقل من واحد تمثل التباين لصالح الذكور، وأي قيمة أكبر من واحد تمثل التباين لصالح الإناث.

الأولويات[١٦]

- *الإدماج والإنصاف والمساواة بين الجنسين*

سياسات تستهدف أكثر الفئات تهميشًا، مع إيلاء اهتمام خاص للفتيات والنساء والمراهقين والشباب ذوي الإعاقة والمهاجرين والمجموعات الأصلية المستبعدة واللاجئين والفقراء.

- *المهارات الرقمية*

توفير وصيانة البنية التحتية لتقديم المهارات الرقمية اللازمة للمشاركة الاجتماعية والاقتصادية والتوظيف والوظائف اللائقة وريادة الأعمال للشباب والكبار لضمان ملاءمتها لعالم متغير ومتصل.

- تعزيز الانتقال السلس من المدرسة إلى العمل

تعزيز التنسيق بين الوزارات لضمان استمرارية تنمية المهارات الأساسية والقابلة للنقل والمهني للشباب، بما في ذلك إصلاح التعليم الثانوي.

- تحسين ملاءمة وجودة أحكام / برامج التدريب والتعليم والتدريب المهني والتقني

وضع معايير للاعتراف المتبادل دون الإقليمي بالمهارات لتسهيل الاعتراف بالمهارات والمؤهلات، وتسهيل تنقل الموظفين عبر الحدود.

- التعليم العالي

تحتاج أطر المؤهلات الوطنية إلى ربط التعليم والتدريب المهني والتقني بهدف تعزيز الاستخدام الفاعل لمخرجات التعلم ومسارات التعلم المتنوعة.

رابعًا: منطقة أوروبا وشمال أمريكا

نبذة عن المنطقة

عقدت مشاورة أوروبا وأمريكا الشمالية في نوفمبر عام ٢٠١٨ م في ستراسبورغ، فرنسا بالاشتراك مع مجلس أوروبا والمفوضية الأوروبية لمراجعة التقدم في تنفيذ الالتزامات الرئيسة للهدف الرابع، وأكد بيان المخرجات مجددًا الالتزام تجاه ١) الحق في التعليم للاجئين والمهاجرين وطالبي اللجوء؛ ٢) التعليم والتعلم من أجل المواطنة الديمقراطية والتنمية الاجتماعية الشاملة؛ ٣) تحسين التمويل المحلي والمعونة الدولية مع التركيز على المجتمعات والبلدان الأكثر احتياجًا؛ ٤) مراقبة الإنصاف والجودة في التعليم.

التحديات الإقليمية

تستقبل هذه المنطقة أعلى نسبة من المهاجرين

تمثل الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة أكبر معبر للمهاجرين، حيث بلغ عددهم ١٢,٧ مليون مهاجر في عام ٢٠١٧ م، وتشمل معابر الهجرة المهمة الأخرى أوروبا الشرقية إلى أوروبا الغربية وشمال إفريقيا إلى جنوب أوروبا.[١٧] إن هذا الأمر

[١٦] مقتبسة من التوصيات الإقليمية لعام ٢٠١٨ م بشأن المقصد ٤،٣ والمقصد ٤،٤

[١٧] التقرير العالمي لرصد التعليم: الهجرة والنزوح والتعليم (٢٠١٩)

يشكّل تحديات للأنظمة التعليمية في المنطقة فيما يتعلق بالدمج من خلال التعليم، وفي حين أن معظم الحكومات تتخذ خطوات جريئة لتحمل مسؤوليات التعليم، إلا أن الاختناقات لا تزال قائمة في استهداف تمويل تعليم اللاجئين، وتحسين تصوير المهاجرين في المناهج الدراسية، وتسهيل الاعتراف بالمؤهلات والتعلم المسبق.

التفاوتات الشاسعة داخل المنطقة

لا تزال هناك تباينات كبيرة في جميع أنحاء المنطقة فيما يتعلق بمخرجات التعلم، فالعديد من البلدان ليست على المسار الصحيح لتحقيق الحد الأدنى من معايير التعلم بحلول عام ٢٠٣٠ م.

الشكل السابع. النسبة المئوية لطلاب الصف الرابع فوق مستوى التقدم المحقق الدراسة الدولية لقياس تقدم مهارات القراءة في العالم - دول مختارة ، ٢٠٠١-٢٠١٦

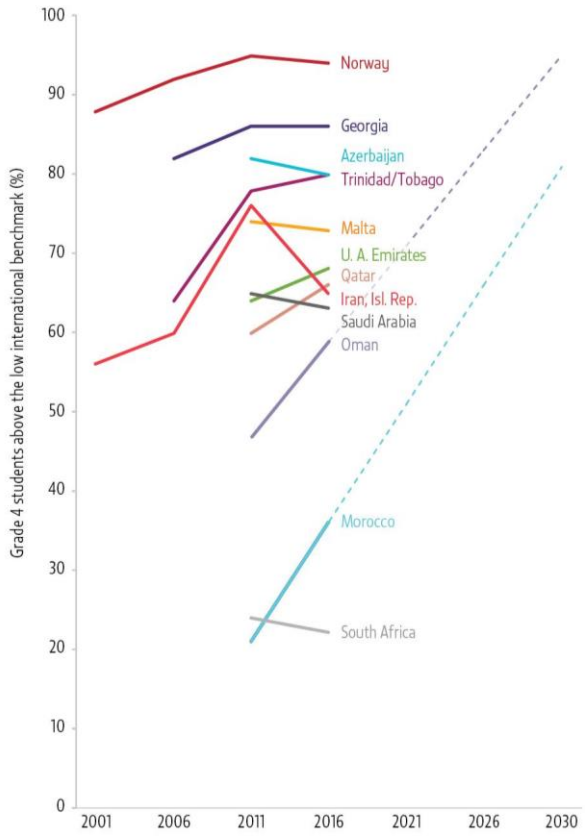

المصدر: التقرير العالمي لرصد التعليم: الهجرة والنزوح والتعليم (٢٠١٩)

الأولويات[١٨]

- الحق في التعليم للمهاجرين واللاجئين والمشردين وطالبي اللجوء.
- التعليم من أجل المواطنة الديمقراطية والتنمية المستدامة.
- تحسين التمويل المحلي والدولي للتعليم.
- رصد الإنصاف والجودة في التعليم.

[١٨] مقتبسة من بيان مخرجات ستراسبورغ

خامسًا: أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

نبذة عن المنطقة

وافق وزراء التعليم وكبار المسؤولين من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على اتفاقيات كوتشابامبا والخطة الإقليمية لتنفيذ الهدف الرابع في المنطقة في يوليو عام ٢٠١٨ م، وتم تسليط الضوء على القضايا ذات الأولوية لبلدان المنطقة مثل جودة التعليم والإنصاف والإدماج والمدرسين وموظفي التعليم والتعلم مدى الحياة.

التحديات الإقليمية[١٩]

فرص الوصول إلى التعليم عالية ولكن فرصة المساواة بين الجنسين قليلة

يوجد في المنطقة معدل منخفض لعدم الالتحاق بالمدارس ويبلغ ٤,٧٪، ومع ذلك، فإن نسبة كبيرة من الأولاد لم يلتحقوا بالمدرسة ويلتحق الذكور المراهقين بالتعليم في وقت متأخر و / أو يتسربون من الصفوف المبكرة ويرسبون فيها، وتزيد معاناة الذكور عند التقدم في مسار التعليم الرسمي.

عدم المساواة في الحصول على التعليم بعد الثانوي

تبلغ النسبة الإجمالية للالتحاق الإقليمي بالتعليم العالي ٥٠,٦٪ ويتم تحديد الوصول إلى التعليم إلى حد كبير حسب مستويات دخل الأسرة.

ارتفاع معدلات بطالة الشباب

كما هو مبين في الشكل أدناه، لم يكن ٢١,٥٪ من الشباب في المنطقة (بين ١٥ و ٢٩ عامًا) يدرسون أو يعملون في عام ٢٠١٦ م. إن النسبة المئوية للنساء اللائي لا يدرسن ولا يعملن تبلغ ثلاثة أضعاف النسبة بين الشباب تقريبًا.

الشكل الثامن. النسبة المئوية للشباب (١٥ إلى ٢٩ عامًا) الذين ليسوا طلابًا ولا يعملون في سوق العمل، حسب الجنس والسنة

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

[١٩] مقتبسة من العرض الذي قدمه معهد اليونسكو للإحصاء في اللجنة التوجيهية الإقليمية التي عقدت في ١٤-١٥ فبراير ٢٠١٩

عبء مالي مرتفع على الأسر للتعليم

تساهم الأسر في ثلث إجمالي تكاليف التعليم على الأقل في بعض البلدان[٢٠]، ويزداد هذا العبء مع زيادة مستوى التعليم. على هذا النحو، هناك حاجة إلى زيادة الاستثمار لكل طالب، وتحسين الأسهم في توزيع التمويل وزيادة الكفاءة في الإنفاق.

الأولويات[٢١]

- إعادة التفكير في جودة التعليم
- الإنصاف والإدماج
- المعلمين والتربويين
- التعلم مدى الحياة

[٢٠] عرض مقدم من التقرير العالمي لرصد التعليم في الاجتماع الإقليمي الثاني لوزراء التعليم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، ٢٥ يوليو ٢٠١٨

[٢١] مقتبسة من اتفاقات كوشامبامبا

سادسًا: الخطط التطويرية

سيتم طرح إعلان بروكسل مرة أخرى عند مراجعة الهدف الرابع في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩ م حول التنمية المستدامة، وبصفته المنبر الرئيس للأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة، فإن المنتدى السياسي الرفيع المستوى له دور أساسي في متابعة أهداف التنمية المستدامة ورصدها على المستوى العالمي، وتحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماع ، يفحص المنتدى السياسي الرفيع المستوى مجموعة من الأهداف سنويًا، بالإضافة إلى روابطها المتبادلة - حسب الاقتضاء. كما سيمثل المنتدى الرفيع المستوى لهذا العام أول دورة مراجعة مدتها أربع سنوات لخطة عام ٢٠٣٠ م تحت شعار "تمكين الناس وضمان الإدماج والإنصاف".

يتم حاليًا إعداد منشور خاص عن طريق التقرير العالمي لرصد التعليم تحت رعاية اللجنة التوجيهية وسيتم نشره خلال المنتدى السياسي القادم، والجدير بالذكر أن هذا التقرير يحلل جزء من المراجعات الوطنية الطوعية للبلدان، والتي تعد واحدة من المدخلات الرئيسية في عملية المنتدى السياسي رفيع المستوى. كما يتم تشجيع البلدان على مراجعة جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر لتوضيح السياسات أو الأمثلة المبتكرة التي قد تكون مثيرة للاهتمام بشكل خاص لتعلم الأقران وفي سياق دولي. لذلك، تعد هذه علامة إيجابية على أن التعليم هو أحد أكثر الموضوعات التي تمت مناقشتها بشكل متسق في المراجعات الوطنية الطوعية الذي سيشمل نصفها على الأقل على أهداف التنمية المستدامة بشكل مباشر.

الاجتماع العالمي للتعليم لعام ٢٠١٨ م

إعلان بروكسل

نحن وزراء التعليم ورؤساء الوفود وممثلي كلٍّ من المنظمات متعددة الأطراف والمجتمع المدني ومهنة التدريس والشباب والقطاع الخاص، قد اجتمعنا في مدينة بروكسل من تاريخ ٣ إلى ٥ ديسمبر في عام ٢٠١٨ م.

وبعد المناقشة والتطرق إلى المستندات التالية: تحويل عالمنا: جدول أعمال عام ٢٠٣٠ م للتنمية المستدامة وإعلان إنشيون لعام ٢٠١٥ م ، وإطار العمل للتعليم حتى عام ٢٠٣٠ م ، ومتابعة سير العمل منذ تبني جدول أعمال عام ٢٠٣٠ م.

وبناءً على المشاورات الإقليمية بشأن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة التي تمت في عام ٢٠١٨ م، وبالإضافة إلى المشاورات القائمة في هذا الاجتماع، فقد عقدنا العزم على الدعوة إلى تعزيز العمل المشترك لتحقيق الهدف الرابع الذي ينص على "*ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع*".

وبناء على ذلك وبصرف النظر عما تم تحقيقه، وعلى مستوى عالمي، **اتضح أننا لن نتمكن من تحقيق مقاصد الهدف الرابع بحلول عام ٢٠٣٠ م**، واتفقنا على الرسائل الرئيسة الآتية ليتم طرحها في المنتدى السياسي رفيع المستوى لعام ٢٠١٩ م والجمعية العامة للأمم المتحدة:

الرسائل الرئيسة

١. **نؤكد مجددًا على أهمية الحق في الحصول على تعليم شمولي ومنصف وأهمية الدور الذي يؤديه التعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة، والتعليم العالي والبحث** كوقود يُستعان به لتحقيق التنمية المستدامة بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، **والدعوة إلى تعزيز العمل المشترك** لتحقيق الهدف الرابع ضمن جدول أعمال عام ٢٠٣٠ م.

٢. نلتزم **بالقضاء على الأمية** من خلال توفير التعليم والتدريب الرسمي وغير الرسمي.

٣. **نلتزم بدعم التشريعات والتدابير السياسية والنُّهُج الإستراتيجية وتعزيزها، لكي تصبح نظم التعليم والتدريب أكثر إنصافًا وشمولية "دون أن يتخلف أحد"**، بما في ذلك أثناء الأزمات المستمرة وحالات الطوارئ الإنسانية.

٤. **نلتزم بإلحاق المهاجرين والنازحين واللاجئين في نظمنا التعليمية والتدريبية**، وتسهيل اعتماد مؤهلاتهم وتعلُّمهم ومهاراتهم.

٥. **نلتزم بتوفير تعليم عالي الجودة يراعي الفروقات بين الجنسين لتمكين النساء والفتيات.**

٦. **نلتزم بتعزيز التعليم من أجل المواطنة العالمية ومن أجل التنمية المستدامة** لتعزيز قيم احترام الحياة والكرامة، والمساهمة في التماسك الاجتماعي، والديمقراطية والسلام والعدالة الاجتماعية والتنوع الثقافي **وتحسين مساءلة التعليم بوصفه منفعة عامة.**

٧. **نلتزم بتوفير أنظمة التعليم والتدريب المفتوحة والمرنة والمتجاوبة** التي تدعم تطوير مجموعة واسعة من المعارف والمهارات والكفايات من مرحلة الطفولة المبكرة إلى مرحلة البلوغ، للمساهمة في مجتمعات مستدامة وسلمية وشاملة ومنصفة، والمشاركة في توفير العمل اللائق في ظل المتغيرات التي تحدث لسوق العمل.

٨. ندعو إلى ضمان التطوير المهني الممول بشكل أولي ومستمر، وتوفير عملية التوظيف المناسبة وظروف العمل اللائقة، والاستقلالية المهنية والمستقبل الوظيفي **للمعلمين والمربين والمدربين وقادة المدارس.**

٩. ندعو إلى تعزيز دعم **الموارد المحلية وزيادة التعاون والتضامن والمساعدات الدولية** مع إعطاء الأولوية لمن هم في أمس الحاجة إليها، بما في ذلك في الأزمات التي طال أمدها.

١. بصرف النظر عما تم تحقيقه، وعلى مستوى عالمي، **نبيّن أننا لن نتمكن من تحقيق مقاصد الهدف الرابع بحلول عام ٢٠٣٠ م**، فلا يزال هناك (٧٥٠) مليون شاب وبالغ غير متعلم، ثلثهم من النساء، و (٢٦٢) مليون طفل وشاب لم يلتحقوا بالمدرسة، ولا يجيد (٦١٧) مليون أي (٥٨%) من الأطفال والمراهقين القراءة ولا الرياضيات الأساسية، بالرغم من التحاق أغلبهم بالمدرسة، ولم يلتحق نصف الأطفال في سن ما قبل المدرسة بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، على الرغم من أهميته للصحة والإنصاف والتعلم في المستقبل، وأكمل فقط نصف المراهقين والشباب المرحلة الثانوية، حيث لا تتجاوز نسبتهم في البلدان ذات الدخل المنخفض (١٨%) - و (١%) منهم من أفقر الفتيات.

٢. **نؤكد مجددًا على الأهمية العالمية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ م ومركزية التعليم لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة**، وبعد ملاحظة الروابط بين التعليم والأهداف التي يجري استعراضها في **المنتدى السياسي رفيع المستوى** لعام ٢٠١٩ م والهدف الثامن (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) والهدف العاشر (الحد من أوجه عدم المساواة) والهدف الثالث عشر (العمل المناخي) والهدف السادس عشر (السلام والعدل والمؤسسات القوية)، تحت عنوان "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة"، **فإننا ندعو المنتدى السياسي رفيع المستوى والجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر عام ٢٠١٩ م والحكومات لاتخاذ جميع التدابير لتحقيق مزيد من التقدم نحو الهدف الرابع، من خلال عكس التعليم على جميع المستويات والسياقات باعتباره الركن الأساسي لتحقيق جدول أعمال عام ٢٠٣٠ م.**

٣. يُلاحظ أن الإدماج والإنصاف في التعليم والتدريب يعد أمرًا ضروريًّا لضمان تحقيق جدول أعمال تحويلي، وعليه فإننا **نؤكد مجددًا على الحق في توفير التعليم الآمن والجيد والتعلم طوال الحياة**، وذلك استنادًا إلى مبادئ عدم التمييز والمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص للجميع، **ونلتزم كذلك بالسياسات والتشريعات الاستراتيجية المراعية للسياقات لكي تكون نظمنا التعليمية والتدريبة أكثر إنصافًا وشمولية "دون أن يتخلف أحد"**، ويتطلب ذلك حصول جميع الأطفال والشباب على دعم ورعاية وتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وتشجيعهم للالتحاق بالمدرسة قبل سنة واحدة على الأقل من التعليم ما قبل الابتدائي المجاني والإلزامي وإكمال (١٢) سنة من التعليم الابتدائي والثانوي عالي الجودة الذي يموله القطاع الحكومي، حيث تكون (٩) سنوات منها على الأقل إلزامية، كما يتطلب ذلك تعزيز الوصول إلى التعليم ما بعد الثانوي، بما في ذلك التعليم التقني والمهني والتعليم الإضافي والتعليم العالي، وسيتم إيلاء اهتمام خاص للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع قاسية، والأشخاص ذوي الإعاقة والسكان الأصليين والأشخاص في المناطق الريفية النائية، والأقليات العرقية والفقراء والنساء والفتيات والمهاجرين واللاجئين والمشردين - سواء بسبب النزاع أو الكوارث الطبيعية- والعائدين إلى أوطانهم وطالبي اللجوء والأشخاص عديمي الجنسية.

٤. يؤدي المعلمون وقادة المدارس والمربون والمدربون دورًا أساسيًّا في مسؤوليتنا الجماعية في إعداد الأجيال القادمة، وبناءً على ذلك، **إنّنا ندعو إلى تقديم المزيد من الدعم والموارد من أجل التطوير المهني الأولي والمستمر، والسياسات التي تتسم بالكفاية والفاعلية، وعمليات التوظيف والتفويض المناسبة، وظروف العمل وفرصة المشاركة في الممارسات الواعدة والاستقلالية المهنية والمستقبل المهني للمعلمين**، وكذلك توفير التدابير لمنع تناقص أعداد المعلمين لضمان وجود قوة تدريسية متحمسة ومدعومة وذات مهارات عالية ومؤهلة ومدربة بشكل كاف. كما نلتزم أيضًا بتقييم معلمينا والارتقاء بوضعهم والعمل على إشراكهم ومنظماتهم ومؤسساتهم في تطوير سياسة التعليم ومراقبتها وتقييمها.

٥. إبراز أن محو الأمية، بما في ذلك محو الأمية الوظيفية، لا يزال يمثل تحديًّا رئيسًا، **ونؤكد مجددًا على التزامنا بالقضاء على الأمية** من خلال التعليم الرسمي وغير الرسمي، وضمان الوصول المنصف إلى محو الأمية الرقمية، فضلاً عن محو الأمية الإعلامية والمعلومات كسلسلة متصلة لمستويات الكفاية من منظور التعلم مدى الحياة.

٦. يؤثر التعليم على مواقف المهاجرين واللاجئين والمشردين وطموحاتهم ومعتقداتهم، وشعورهم بالانتماء في المجتمعات المضيفة. كما يساعد الاستثمار في إدماج المهاجرين والنازحين في النظم التعليمية المجتمعات المضيِّفة على فهم ومحاربة القوالب النمطية والتمييز وتعزيز المجتمعات المتماسكة. إن الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي للاجئين والمهاجرين من خلال اتفاقيات اليونسكو الإقليمية وغيرها من الآليات مثل جواز السفر الأوروبي هي أدوات مهمة لتلبية تطلعات الأفراد، ومفيدة للبلد المضيف وبلد المنشأ، وعليه **فإننا ندرك ضرورة إلحاق المهاجرين والنازحين والعائدين إلى بلدانهم، وطالبي اللجوء واللاجئين في نظمنا التعليمية والتدريبة، وتسهيل اعتماد مؤهلاتهم وتعلّمهم ومهاراتهم.**

٧. إن التغيرات الاجتماعية والسياسية والبيئية والاقتصادية، والابتكارات التكنولوجية المتزايدة تولّد آثارًا عميقة على نظم التعليم والتدريب، وبناء على ذلك، **نحن نلتزم بدعم فرص التعلم المستمر للجميع لضمان دعم الكفايات الضرورية من أجل تحقيق التنمية الشخصية والعمل اللائق والتنمية المستدامة، مع الأخذ بالاعتبار حقيقة تغير المناخ وتكييفه والتخفيف من آثاره**، وبالإضافة إلى ذلك، يجب على المؤسسات التعليمية تسليح الأطفال والشباب والمتعلمين البالغين بالقدرات اللازمة ليكونوا مواطنين نشطين في المجتمعات الديمقراطية والمستدامة، ويشمل ذلك الجهود الرامية إلى تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة، وأنماط الحياة المستدامة والديمقراطية وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين والتربية الجنسية الشاملة الملائمة للعمر ، والتربية البدنية والرياضة، والسلام والمواطنة العالمية، والمشاركة النشطة وتقدير التنوع الثقافي والتعددية اللغوية والحوار بين الثقافات والتضامن، ويتطلب ذلك الاهتمام بعلم التربية والمناهج الدراسية، ومواد التدريس والتعلم والتقييمات والتدريب المبدئي للمعلمين والتطوير المهني المستمر.

٨. **نبرز الدور المهم للتعليم العالي والتعليم التقني والمهني والتدريب** بناءً على التعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، **وأهمية الآليات الإقليمية والوطنية للاعتراف بالتعليم العالي والمؤهلات المهنية**. نحن ندرك أيضًا أهمية المهارات المكتسبة من خلال التعليم والتعلم غير الرسمي وغير النظامي.

٩. نؤكد مجددًا على حق الأطفال والشباب في التعلم بدون عنف، فإن وجود بيئة تعليمية آمنة وخالية من التسلط والعنف، بما في ذلك العنف القائم على التفرقة بين الجنسين، يعد أمرًا بالغ الأهمية لتحسين النتائج التعليمية والاجتماعية، وعليه **فإننا نلتزم بمعالجة المضايقات والعنف في جميع المؤسسات التعليمية.**

١٠. إن الهجوم على التعليم والتدريب له بالغ الأثر الضار، فهو يزيد من إمكانية تسرب الطلاب و تناقص أعداد المعلمين ويؤدي إلى إغلاق المدارس والجامعات ويقلل من جودة التعليم ويسبب الأذى الجسدي والنفسي، وفي هذا الصدد، **نحن نؤكد مجددًا ضرورة حماية التعليم وجميع مرافقه ومؤسساته من الهجمات والاستخدام العسكري، ونحث الأطراف في النزاعات المسلحة على عدم استخدام المدارس والجامعات في العمليات العسكرية.**

١١. نحث على الالتزام بالمعايير الدولية لتخصيص ما لا يقل عن (٤ - ٦ ٪) من الناتج المحلي الإجمالي و / أو على الأقل

(١٥ - ٢٠ ٪) من إجمالي الإنفاق العام على التعليم، ونؤكد من جديد على الحاجة إلى ضمان تخصيص موارد أكثر كفاية وإنصافًا وتحسين المساءلة في الإنفاق، وبناءً على ذلك، **نحن ندعو إلى تعزيز دعم الموارد المحلية** من خلال الإصلاح الضريبي ومكافحة الفساد، وتتبع التدفقات المالية غير المشروعة على النحو المتفق عليه في مؤتمر أديس أبابا بشأن التمويل لتحقيق التنمية، **كما ندعو إلى زيادة المساعدات الدولية وإمكانية التنبؤ بها** بمشاركة نشطة من الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الخيرية والمؤسسات لتعزيز التعليم العام، بحيث يخصص النصيب الأكبر للدول الأكثر احتياجًا، وينبغي أن يعطي التمويل الأولوية للموارد لتحسين نوعية التعليم والنتائج الاجتماعية بطريقة منصفة وشاملة وفقًا لاحتياجات وأولويات البلدان.

١٢. **بالإقرار بأن المجتمع الدولي قد تبنّى إطار الرصد الجديد الذي يدعو إلى تنويع مصادر بيانات التعليم والتدريب والاستعراض الحالي للتقدم من خلال العمليات الوطنية والإقليمية والعالمية المتفق عليها، فإننا نلتزم بتعزيز مراقبة الشمول والإنصاف والجودة، من خلال تحسين نظم إدارة التعليم، واستخدام المؤشرات الحالية وضمان المزيد من البيانات المصنفة من أجل تتبع حالات عدم المساواة بشكل أفضل، وفي ظل إدراكنا للقيمة والمخاطر المرتبطة بالبيانات الضخمة، نؤكد على أهمية حماية البيانات الشخصية للمتعلمين والمعلمين.**

١٣. إنّنا ندعم المشاركة الفاعلة للشباب والطلاب والمعلمين ومديري المدارس ومؤسسات ما بعد المرحلة الثانوية والمنظمات التي تمثلهم، وكذلك المجتمعات المحلية والآباء والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في جميع المراحل التعليمية، وإشراكهم في التخطيط ورصد التقدم في ضمان الحق في جودة التعليم للجميع، وفي هذا الصدد فإنّنا **نلتزم بتعزيز قدرات السلطات العامة وأصحاب المصلحة لرصد الإنصاف والجودة في التعليم والتدريب وتقييمها ولضمان تقديم تقارير أكثر شفافية للمساءلة العامة.**

١٤. **نلتزم بتعزيز آليات التنسيق والتنفيذ الوطنية والإقليمية لتنمية أهداف التنمية المستدامة وتعزيز التعاون الدولي والتضامن والشراكات** عن طريق التعلم من خبرات بعضنا البعض، وتطوير مبادرات مشتركة تضمن التكامل والتآزر في جهودنا لتحقيق أهدافنا والتزاماتنا المشتركة.

١٥. **إنّنا نعيد التأكيد على أن التعليم منفعة عامة ومسؤولية عامة، وحق أساسي من حقوق الإنسان وأساس مهم لضمان تحقيق الإنجازات الشخصية والحقوق الأخرى الضرورية للسلام والتنمية المستدامة**، وتقع على عاتق الحكومات المسؤولية الأساسية لإعمال الحق في التعليم، وتأدية دور أساسي بصفتهم أمناء للإدارة الفاعلة والمنصفة للتعليم العام المتاح للجميع.

١٦. ينبغي النظر في الرسائل والالتزامات الواردة في هذا البيان عند تقديم التقرير إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى تحت رعاية اللجنة التوجيهية المهنية بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠ م، وفي هذا الصدد، نؤكد مجددًا على الدور الرائد لليونسكو في تنسيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وتنفيذه ومراقبة نتائجه.